شهداء خلف القضبان

قتل وتعذيب السجناء بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير

EGYPTIAN INITATIVE FOR PERSONAL RIGHTS

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

شهداء خلف القضبان

قتل وتعذيب السجناء بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
أغسطس ٢٠١١

شهداء خلف القضبان: قتل وتعذيب السجناء بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير
الطبعة الأولى: أغسطس ٢٠١١
الناشر: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
إخراج فني: فارس حسانين

عنوان المراسلات: ٨ شارع محمد علي جناح (البرجاس سابقا)، جاردن سيتي، الدور الرابع.
تليفون / فاكس: ٢٧٩٦٢٦٨٢ – ٢٧٩٤٣٦٠٦ (٢٠٢)+
الموقع: www.eipr.org
البريد الالكتروني: eipr@eipr.org
تويتر: @EIPR
فليكر www.flickr.com/photos/eipr
يو-تيوب www.youtube.com/eiprchannel
فيس-بوك on.fb.me/EIPRGroup

الملكية الفكرية

محتوى المطبوعة منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر- لغير الأغراض الربحية، الإصدارة ٣,٠ غير المُوَطَّنة
www.creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0

المحتويات

١. الملخص والتوصيات ١
٢. الانتهاكات الجسيمة ضد السجناء منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٨
٢,١. القتل الجماعي والعشوائي للسجناء ٨
٢,٢. المعاملة غير الإنسانية وتجويع السجناء ١٦
٢,٣. حرمان السجناء المصابين من الحق في الحصول على الرعاية الطبية ١٨
٢,٤. استمرار الاضطرابات والعنف داخل السجون حتى نهاية إبريل ٢٠١١ ..... ٢٢
- إطلاق النار غير القانوني على السجناء ٢٢
- الفشل في حماية السجناء من العنف ٢٥
- العقاب الجماعي غير القانوني ٢٨
٣. معاناة الأسر: العنف والأكاذيب ٣٢
٣,١. التكتم على مقتل السجناء وتضليل أسرهم ٣٢
٣,٢. الاستخدام غير القانوني للقوة والسلاح ضد أهالي السجناء غير المسلحين ٣٣
٤. استجابة الدولة لانتهاكات السجون ٣٥
٤,١. تضليل الإعلام ٣٥
٤,٢. إهمال النيابة في التحقيق في بلاغات القتل والتعذيب ٣٦
ملحق (١): كشف النيابة العامة بحالات الوفيات التي حدثت في سجن القطا ٣٩
ملحق (٢): كشف النيابة العامة بحالات الاصابات التي حدثت في سجن القطا ٤٢
ملحق (٣): رسالة من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى اللجنة القومية لتقصي الحقائق ٤٧
فريق التقرير ٤٩

١. الملخص والتوصيات

منذ يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، وخلال ثمانية عشر يوم تلت هذا التاريخ، شهدت كافة ربوع مصر خروج مظاهرات في حشود ضخمة تطالب بإسقاط نظام حسني مبارك. وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى اعتداءات عنيفة من الشرطة ضد المتظاهرين، بلغت ذروتها يوم ٢٨ يناير، الذي شهد مساءً انسحابًا كاملاً لقوات الشرطة من مواقعها، وتولي القوات المسلحة مسئولية تأمين البلاد. وقد استمرت الاحتجاجات حتى تنحى مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ عن منصبه كرئيس للبلاد، ونقلت جميع سلطاته إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

منذ ٢٥ يناير وخلال الشهور التالية، شهد عدد من السجون المصرية حالة من الفوضى، حيث انتشرت الاضطرابات في كثير من هذه السجون، وهرب السجناء بأعداد كبيرة من خمسة سجون مصرية هي: أبو زعبل والمرج والفيوم ووادي النطرون وقنا.

لا يتناول هذا التقرير بالدراسة الأحداث التي وقعت في تلك السجون التي شهدت هروباً جماعياً لنزلائها أثناء أيام الثورة؛ بل يتعرض بشكل تفصيلي لعدد من الجرائم المروعة التي ارتكبتها السلطات بحق نزلاء سجون أخرى لم تشهد هروب أي من سجنائها. حيث يعرض هذا التقرير للشهادات والأدلة التي أمكن جمعها من خمسة سجون تقع في أربع محافظات مصرية وهي: **سجون «طره» والاستئناف في القاهرة، و «القطا» في الجيزة، و «شبين الكوم» في المنوفية، و «الأبعادية» في دمنهور.**

اعتمد باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في إعداد هذا التقرير على إجراء عدد ضخم من المقابلات الشخصية أو الهاتفية مع نزلاء بهذه السجون الخمسة أو أقارب لهم. وتضمنت الإفادات التي حصل عليها الباحثون شهادات من أقارب لسجناء لقوا مصرعهم داخل السجون. كما قام الباحثون بفحص عدد من شهادات الوفاة والصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو المصور عبر كاميرات هواتف محمولة داخل السجون أثناء وقوع الأحداث. وقد قامت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بحجب أسماء جميع السجناء الذيمن أدلوا بإفاداتهم حفاظاً على سلامتهم.

تشير الدلائل والشهادات الواردة التي جمعتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى أن السجون الخمسة التي تناولها البحث جرى فيها قتل عدد كبير من السجناء بشكل جماعي بواسطة ضباط السجن، في الفترة ما بين ٢٩ يناير و٢٠ فبراير، مما نجم عنه مقتل أكثر من ١٠٠ سجين، وإصابة مئات النزلاء الآخرين داخل هذه السجون وحدها.

وتكشف الأدلة الواردة في هذا التقرير عن نمط متشابه من قتل السجناء داخل هذه السجون الخمسة لم يقتصر على الاستخدام المفرط وغير القانوني للأسلحة النارية بواسطة ضباط السجن، وإنما امتد إلى توجيه مجرى الرصاص إلى داخل عنابر السجن والزنازين، وضد سجناء غير مسلحين. كما تشير الدلائل الواردة في التقرير إلى أن قتل السجناء في هذه السجون الخمسة كان في أغلبه متعمداً، ولم يكن مرتبطًا على الإطلاق بمحاولات هروب أو أثناء التصدي لحالات تمرد داخل السجون.

وحتى إن احتجت سلطات السجون بأن استعمال القوة كان له ما يبرره من أجل منع هروب السجناء وهو ما لم يثبت في أي من السجون الخمسة محل الدراسة فإن القانون ينص على أن لحراس السجن الحق في استخدام الذخيرة الحية في مواجهة محاولات الهروب فقط في الحالة التي لا تتوفر فيها وسيلة بديلة، وبعد توجيه إنذار بإطلاق النار، وعبر توجيه الرصاص إلى ساق السجين.

غير أن الدلائل الواردة في هذا التقرير تظهر أن إطلاق النار في هذه السجون كان في أغلبه يستهدف الجزء الأعلى وليس الأسفل من أجساد الضحايا. في **سجن القطا** على سبيل المثال، تضم قائمة السجناء القتلى الصادرة عن نيابة شمال الجيزة الكلية أسماء ٣٣ سجينًا لقوا مصرعهم في الفترة من ٢٥ يناير إلى أول مارس ٢٠١١، منهم ٣١ سجينًا أشارت القائمة إلى أنهم لقوا مصرعهم نتيجة الإصابة بطلق ناري (أي بالذخيرة الحية)، وكانت الإصابة في ١٤ حالة منهم إما في الرأس أو الوجه أو الرقبة؛ في حين كانت إصابات ١٤ سجيناً آخرين في الصدر والبطن والظهر، أي أن ٢٨ من أصل ٣١ سجيناً في قائمة النيابة تعرضوا لإصابات قاتلة في الجزء الأعلى من أجسادهم. كما أن أغلب حالات إطلاق الرصاص لم يسبقها توجيه أي إنذار للسجناء. وهو ما يشير مرة أخرى إلى أن الهدف من إطلاق النار لم يكن منع السجناء من الهرب، وإنما القتل العمد.

وفي **سجن ليمان طره** قام ضباط السجن يوم ٢٩ يناير ٢٠١١ بإطلاق النار على السجناء داخل العنابر، مما تسبب في مقتل عدد منهم وإصابة عشرات آخرين. وفي بعض العنابر قام الحراس بإطلاق النار على السجناء داخل الزنازين، بينما ألقوا بالقنابل المسيلة للدموع داخل عنابر أخرى. وحين تمكن السجناء من الخروج من الزنازين للهروب من الغاز، أطلقت عليهم النيران في فناء السجن. ولم يتوقف الأمر عند إطلاق النار العشوائي، بل إن الشهادات الواردة من ليمان طره تشير إلى أن بعض رجال الأمن توجهوا إلى العنابر مباشرة وأطلقوا الرصاص على السجناء من مسافات قريبة.

أصر جميع السجناء الذين أجريت معهم المقابلات على أن إطلاق النار لم يكن موجهًا لسجناء حاولوا الهرب، وإنما كان موجهًا ضد من كانوا داخل العنابر.

كما اتفق السجناء على أن القتل كان عمدياً، حيث أصر أحدهم:

ضرب النار ماكانش فقط لتخويف الناس. كانوا بيصوبوا على الرأس. رأيت ذلك بعيني. رأيت أحد زملائي يتلقى رصاصة في رأسه لما كان في حوش العنبر. وخرج مخه خارج رأسه. الحوش محاط بسور عالي من الأسلاك والحديد، ارتفاعه حوالي ١٠أو ١٥ مترًا، ولا يمكن يكون حاول الهروب.»[1]

غير أن أخطر الشهادات التي حصل عليها باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية هي تلك الواردة من سجن الاستئناف، الذي جرى فيه قتل ١٤ سجينًا على الأقل يومي ٣٠ و٣١ يناير ٢٠١١. حيث تشير دلائل متواترة إلى أن بعض نزلاء سجن الاستئناف الذين لقوا مصرعهم اصطحبهم ضباط السجن وربطوهم بالحبال واعتدوا عليهم بالضرب قبل أن يطلقوا عليهم الرصاص من مسافة قريبة. وفي حال ثبوت هذه التقارير من خلال تحقيقات رسمية ومستقلة، فإننا نكون أمام جريمة مروعة جرى فيها الإعدام الجماعي لعدد كبير من السجناء خارج نطاق القانون. وقد وصفت شقيقة أحد السجناء القتلى في إفادتها الواردة في هذا التقرير حالة جثة شقيقها التي وجدتها في مشرحة زينهم يوم ٧ فبراير الماضي: كان جسده مليئًا بالكدمات. معصماه وكاحلاه كانا مليئين بالرضوض جراء التقييد، وكذلك كتفاه ورأسه، والرصاصة التي قتلته دخلت من أسفل الذقن وخرجت من رأسه؛ مما يدل على أن القتل كان عمدياً، وأنه تم حينما كان السجين تحت سيطرة الشخص الذي أطلق عليه النار.

بعد توقف إطلاق النار الكثيف على السجناء في أواخر شهر يناير، جمعت المبادرة المصرية دلائل على استمرار إطلاق النار بشكل عشوائي طوال مدة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ يومًا داخل أربعة من السجون الخمسة محل الدراسة (هي القطا والاستئناف وشبين الكوم وطره)، وهو ما أسفر عن سقوط المزيد من القتلى والمصابين بين السجناء. بينما تُرِكَ السجناء بدون حراسة أمنية داخل مباني هذه السجون، كما تم قطع المياه والكهرباء والطعام عن الأحياء منهم، فضلا عن استمرار إطلاق النار من آن لآخر على العنابر بغرض ترويع نزلائها.

وفي بعض الحالات خلال هذه الفترة تُركت جثث القتلى لأيام لتتعفن داخل عنابر السجون، ووسط السجناء الأحياء. حيث روى لنا العديد من السجناء أن جثث زملائهم ظلت ملقاة حيثما وقعت، وبعضها تُركتْ لأربعة أيام قبل أن يتم نقلها إلى المشرحة بسبب رفض الحراس الدخول إلى العنابر. بعض السجناء لفوا الجثث في بطاطين، وحاولوا نقلها إلى خارج العنابر، لكنهم تعرضوا لإطلاق النار. كما أكد أقارب السجناء الذين لقوا مصرعهم في الأيام الأولى من الأحداث أنهم لم يتمكنوا من التعرف على جثث ذويهم حين ذهبوا لاستلامها بسبب التعفن الشديد.

ولم يتلقَّ السجناء المصابون في سجون القطا والاستئناف وشبين الكوم وطره أي رعاية طبية حقيقية لمدة تقرب من ١٠ أيام منذ بدء عمليات إطلاق النار في الأيام الأخيرة من يناير. وبعد تدخل الجيش في وقت لاحق من شهر فبراير، تم

[1] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٢٤ مارس ٢٠١١.

ترحيل السجناء المصابين إصابات جسيمة، وفي حاجة ماسة للعلاج، إلى وحدات علاجية غير مجهزة في أغلب الأحوال. وروى العديد من السجناء أثناء تواجدهم في مستشفى سجن طره علي سبيل المثال أن العلاج الذي تلقوه كان بدائيًا للغاية، ومقتصرًا على الغيار على الجروح، ومسكنات الألم. وأضافوا أن المستشفى كان مزدحمًا للغاية وغالبية السجناء كانوا ينامون على الأرض، ولم تتوافر الأسرّة سوى للمصابين منهم إصابات شديدة. لكن إمكانيات المستشفى لم تكن كافية لعلاج الإصابات الشديدة، والعديد من حالات السجناء كانت بحاجة إلى النقل إلى مستشفيات خارجية. غير أن الترحيل تأخر كثيرًا بحيث تدهورت الحالة الصحية للكثيرين منهم.

وحتى بعد التحسن النسبي في الأوضاع داخل السجون بعد قرابة أسبوعين من بدء الأحداث فقد استمرت الانتهاكات وأحداث العنف متسببة في وفاة تسعة سجناء على الأقل، وإصابة عشرات آخرين في السجون الخمسة موضوع الدراسة. وقد تضمنت الانتهاكات خلال هذه الفترة إطلاق حراس السجن للرصاص بشكل غير قانوني على السجناء دون مبرر وبالمخالفة للقوانين واللوائح، فضلا عن عدم تقديم الحد الأدني من الحماية للسجناء الذين تعرضوا للعنف خلال مشاجرات عنيفة نشبت بين السجناء أنفسهم. كما تعرض نزلاء بعض السجون للعقاب الجماعي الذي تمثل في الاعتداء الجسدي واللفظي عليهم وسرقة متعلقاتهم من قبل ضباط السجن، وفي بعض الحالات ظهر أن هذه الإجراءات كانت بمثابة عقاب للسجناء على تسريبهم معلومات للإعلام بشأن الانتهاكات التي تحدث داخل هذه السجون.

أما أهالي السجناء، فلم يكن حالهم أفضل كثيراً من أقاربهم داخل السجون. فبداية من يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ وعلى مدى ثلاثة أسابيع تالية على الأقل، تم منع زيارة السجناء في السجون الخمسة محل الدراسة. وفي حالة اثنين من هذه السجون تعرض أقارب السجناء لإطلاق الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع عليهم عند بوابة السجن عندما حاولوا الاطمئنان على ذويهم داخل السجن. وخلال تلك الفترة لم تتمكن الأسر من الحصول على أية معلومات حقيقية بشأن أقاربهم المحتجزين من السلطات المعنية. كما أن أقارب السجناء القتلى، لم يتلقوا سوى المعلومات المبهمة عنهم، وأحيانًا الأكاذيب الفاضحة، حين سألوا عن أقاربهم لدى سلطات هذا السجن أو ذاك، أو حتى عند سؤالهم عنهم في مصلحة السجون في القاهرة. كما أن العديد من الجثث تُركت لمدة شهر في المشرحة، وبعضها تُرك لفترة أطول من ذلك.

وبالرغم من العدد الكبير من الشكاوى المرفوعة والاتصالات والبلاغات التي قدمت لكل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزارة الداخلية ومصلحة السجون، ومناشدتهم سرعة التدخل لوقف عمليات القتل والانتهاكات أثناء حدوثها، إلا أن هذه السلطات لم تتدخل بشكل فعال لوقف هذه الانتهاكات؛ بل إن وزارة الداخلية استمرت في استخدام القوة المفرطة ضد السجناء في الوقت نفسه الذي قامت فيه بالتعتيم على الانتهاكات، من خلال إصدارها لمعلومات غير دقيقة لأهالي السجناء ووسائل الإعلام.

وقد أبدت النيابة العامة تقصيرًا وتجاهلاً شديدين في التحقيق في هذه الانتهاكات، وماطلت بدون مبرر في التحقيق؛ بما يثير تساؤلات جدية حول موقف النيابة العامة من هذه القضية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، أي بعد مضي ستة شهور على حدوث هذه الانتهاكات، لم تتم إحالة أي من القضايا ذات الصلة المقدمة للنيابة العامة إلى القضاء.

إن هذا التقرير، وإن اقتصر على عدد محدود من السجون، إلا أن تشابه الأحداث الواردة فيه على اختلاف السجون وبعدها عن بعضها البعض من القتل العمد الذي بدأ في توقيت واحد في السجون الخمسة، والتجويع، والمعاملة غير الإنسانية التي تلت عمليات القتل، وتراجع قوات الأمن عن تأمين مباني السجون محل الدراسة يطرح تساؤلات مهمة تبقى إلى اليوم بدون إجابة، قد يكون من أهمها: من المسئول عن توجيه الأوامر بالقتل والمعاملة غير الإنسانية للسجناء على هذا النحو المتماثل في سجون مختلفة؟ وتحتاج الإجابة عن هذا السؤال إلى إجراء المزيد من التحقيقات في كافة سجون مصر، بداية من أحداث ٢٥ يناير الماضي. حيث لا يمكن أن يكون هذا التقرير بديلاً عن التحقيقات التي يجب أن تتم بواسطة سلطات مستقلة ومحايدة، لها سلطة تخولها الدخول إلى كل سجون مصر، واستجواب كافة السلطات المعنية، خاصة وأن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية قد حصلت على معلومات بشأن أحداث عنف وقتل تمت في سجون أخرى، بالإضافة إلى السجون الخمسة المتضمنة هنا في هذا التقرير، تظل في حاجة إلى إجراء المزيد من التحقيقات.

ولا يصح هنا الاكتفاء بعمل اللجنة القومية لتقصي الحقائق (التي عينت بالقرار رقم ٢٠١١/٢٩٤ الصادر من رئيس الوزراء) والتي قامت بالتحقيق في الانتهاكات التي حدثت خلال ثورة ٢٥ يناير، وفي الأحداث التي جرت في خمسة سجون شهدت ثلاثة منها حالاتٍ من الهروب الجماعي وهي (وادي النطرون، وأبو زعبل، والمرج) إضافة إلى سجنين لم يشهدا هروبًا للسجناء وإن كانا قد شهدا انتهاكات بداخلهما هما (طره والقطا). فملخص التقرير الذي لم تنشره السلطات في نسخته الكاملة بعد لم يقدم صورة شاملة لما حدث داخل السجون التي تمت زيارتها، كما لم يحدد المسئولية بشأن قتل وإصابة السجناء. وكذلك فإن اللجنة لم تقم بزيارة السجون الأخرى التي شهدت أحداث عنف مماثلة، وذلك بالرغم من أن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية خاطبت اللجنة يوم ٢٨ مارس بما توافر لديها من معلومات عن سجون «القطا ودمنهور وشبين الكوم وطره»؛ بشأن الاستخدام غير القانوني للقوة ضد السجناء، بواسطة حراس هذه السجون، والمعاملة غير الإنسانية للسجناء. كذلك أرسلت المبادرة المصرية إلى اللجنة قائمة بأسماء ٩٤ سجينًا قيل إنهم قُتلوا على يد حراس السجن في ثلاثة من هذه السجون.[٢]

ورغم هذا القصور، إلا أن ملخص التقرير الرسمي قدم بعض الإفادات التي تتشابه مع خلاصات هذا التقرير. فقد أشار إلى أنه

«قرر بعض المساجين في سجون لم يهرب منها أحد أن الشرطة أطلقت الأعيرة النارية والخرطوشية في اتجاه العنابر والزنازين بالرغم من عدم وجود تمرد، وأن عدداً من المساجين

[٢] يمكن الاطلاع على رسالة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى اللجنة القومية لتقصي الحقائق في ملحق هذا التقرير.

قتلوا وأصيبوا أثناء وجودهم داخلها...كما قرر عدد من المساجين في سجون مختلفة أن رجال الشرطة العاملين في السجن أطلقوا في اتجاه العنابر والحجرات قنابل مسيلة للدموع مما أشعر نزلاء السجن بالاختناق ومحاولة الخروج من العنابر.»[٣]

وعن سجن القطا أشار جزء من التقرير نشرته صحيفة الشروق اليومية إلى أن اللجنة لاحظت «انتشار آثار الرصاص الحي والخرطوش بشكل مكثف للغاية داخل العنابر، الأمر الذي يضع علامات استفهام حول أسباب إطلاق الرصاص المتعمد على السجناء بداخل العنابر».[٤]

وقد طرح ملخص التقرير الصادر في يوم ١٩ أبريل الماضي احتمالين لتفسير حدوث عمليات الهروب الجماعي من بعض السجون: إما أن الهروب جاء نتيجة للفراغ الأمني الذي نجم عن انسحاب قوات الأمن من مواقعها في تلك السجون في الساعات الأخيرة من يوم ٢٨ يناير؛ أو أنه كان نتيجة لهجوم مسلح على السجون، قامت به عناصر من خارج السجن، في محاولة لمساعدة السجناء على الهرب.

وتضمن ملخص تقرير لجنة تقصي الحقائق إشارة إلى أن اللجنة تلقت كتاباً من مصلحة السجون بتاريخ ٣ إبريل ٢٠١١ يفيد أن عدد الوفيات من المساجين ١٨٩ سجيناً وعدد الإصابات ٢٦٣، وذلك في جميع سجون مصر البالغ عددها ٤١ سجناً وفقاً للتقرير.[٥]

غير أن الرقم الحقيقي للقتلى من السجناء قد يكون أعلى من رقم ١٨٩ الذي قدمته مصلحة السجون للجنة تقصي الحقائق، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنه وقت صدور تقرير اللجنة يوم ١٩ أبريل ٢٠١١، لم يكن قد تم التعرف على جثث السجناء كلهم. ففي ٩ يونيو تم دفن ١٩ جثة مجهولة الهوية بأوامر من رئيس الوزراء. وقد ورد في بعض التقارير الإعلامية أن بعضًا من أصحاب هذه الجثث كانوا يرتدون ملابس السجن حين جيء بالجثث إلى المشرحة.[٦]

بالتالي، فإن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تطالب الحكومة بما يلي:

١. تشكيل لجنة تقصي حقائق مستقلة، مسئولة عن التحقيق في كافة الانتهاكات التي مورست ضد السجناء بداية من ٢٥ يناير ٢٠١١؛ على أن تتضمن مهام اللجنة تحديد الانتهاكات التي تمت في حق السجناء، وتحديد المسئولية

---

[٣] ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ص ٢٠.
يمكن الاطلاع على ملخص التقرير من خلال الرابط التالي www.ffnc-eg.org/assets/ffnc-eg_final.pdf
[٤] جريدة الشروق، ممدوح حسن، ١١ أغسطس ٢٠١١، «تقصي الحقائق تكشف أسرار فتح السجون (٢ – ٢)».
[٥] ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ص ٨.
[٦] يمكن الاطلاع على تفاصيل الخبر من خلال الروابط التالية:
جريدة الشروق، مصطفى هاشم، «الشروق تكشف هوية ٥ من الشهداء المجهولين»، ١١ يونيو ٢٠١١ www.shorouknews.com/contentdata.aspx?id=476194
أو جريدة الأهرام، فاطمة الدسوقي، «تحقيقات النيابة في دفن ١٩ جثة مجهولة: جميع الجثث أجريت لها تحاليل الحامض النووي»، ١٤ يونيو ٢٠١١
www.ahram.org.eg/Incidents/News/83644.aspx

بين مسئولي مصلحة السجون، ومستويات السلطة العليا، فيما يتعلق بإصدار الأوامر باقتراف هذه الانتهاكات الجماعية. وعلى هذه اللجنة أن تقدم تقريرًا شاملاً بما توصلت إليه، وأن تقدمه إلى مكتب النائب العام، وأن يتم نشر هذا التقرير على الرأي العام.

٢. تقديم التعويضات الملائمة لأسر القتلى من السجناء وللمصابين منهم.

كذلك تطالب المبادرة المصرية للحقوق الشخصية النائب العام بما يلي:

١. ندب قاضي تحقيق لتولي التحقيقات في القضايا المتعلقة بالقتل والانتهاكات داخل السجون الخمسة محل الدراسة؛ على أن يمتد التحقيق ليشمل مدى تقصير النيابة العامة في التعامل مع البلاغات المقدمة بشأن هذه الانتهاكات

٢. التحقيق في بلاغات الجرائم التي ارتُكبت ضد السجناء بشكل حيادي ومفصل ودون تأخير، بما في ذلك استدعاء الضباط المتهمين بالقتل للتحقيق معهم، وطلب الحصول على كافة التقارير الطبية، وتقارير الطب الشرعي للسجناء المصابين، ومن قُتلوا منهم، وسماع شهادات أطباء مستشفيات السجون والطب الشرعي بهذا الخصوص.

٣. إحالة كافة الضباط والمسئولين الآخرين الذين توافرت بشأنهم أدلة كافية إلى المحاكمة الجنائية دون إبطاء.

كما تطالب المبادرة المصرية وزارة الداخلية ومصلحة السجون بما يلي:

١. الوقف الفوري عن العمل لجميع الضباط المتهمين بقتل وإصابة السجناء، حتى الانتهاء من إجراء التحقيق والمحاكمة.

٢. عدم التسامح إطلاقًا مع أي استخدام غير قانوني للقوة أو السلاح ضد السجناء، وإبداء التعاون الكامل مع لجنة تقصي الحقائق وجهات التحقيق.

٣. ضمان التزام أوضاع السجون بالقوانين المصرية والمعايير الدولية في كل الأوقات، بما في ذلك ما يتعلق بتوافر وتقديم الرعاية الطبية والماء والغذاء والأمن داخل عنابر السجون.

٢. الانتهاكات الجسيمة ضد السجناء منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير

تنص المادة ٩ من الإعلان الدستوري الصادر يوم ٣٠ مارس ٢٠١١، على أن «كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا».

كما أفاضت القوانين واللوائح المصرية في تفصيل مبادئ معاملة السجناء، حيث جاء قانون تنظيم السجون المصري رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بالعديد من الأحكام التي تحدد حقوق السجناء، وكيفية معاملتهم داخل السجون. ويقرر القانون حق السجناء في التثقيف، والعلاج، والزيارة، والمراسلة.

- **٢,١. القتل الجماعي والعشوائي للسجناء:**

« ضرب النار كان مكثف جدًا، كأن حرب قامت في السجن»[٧]

تحدد المادة ٧٨ من قانون تنظيم السجون المصري، الحالات التي يجوز فيها للضباط استخدام الأسلحة النارية ضد السجناء، وهما حالتان على سبيل الحصر:

١. **صد أي هجوم أو أية مقاومة مصحوبة باستعمال القوة، إذا لم يكن في مقدورهم صدها بوسائل أخرى.**
٢. **منع فرار مسجون إذا لم يمكن منعه بوسائل أخرى. وفي هذه الحالة يتعين أن يكون إطلاق أول عيار ناري في الهواء، فإذا استمر المسجون على محاولته الفرار بعد هذا الإنذار؛ جاز للأشخاص المكلفين حراسته أن يطلقوا النار في اتجاه ساقه.**

ويوضح قرار وزير الداخلية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٥ الإجراءات الواجب اتباعها عند استعمال السلاح ضد السجناء الفارّين، حيث يجب أن يكون استعمال السلاح بالقدر الضروري لدفع مقاومة السجناء الفارّين، فإذا كان الجرح يكفي، فلا يجوز اللجوء إلى القتل. ويشترط أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الاعتداء أو المقاومة.

وحسب القانون الدولي: غير مسموح للمسئولين عن إنفاذ القانون باستخدام السلاح ضد أي فرد، إلا في حالات «الدفاع عن النفس، أو الدفاع عن آخرين، ضد تهديد مباشر بالموت أو الإصابة الشديدة،... أو لوقف محاولة هروب، وفقط في الحالات التي تعجز وسائل أقل عنفًا عن تحقيق هذه الأهداف. وفي كل الأحوال، لا يجوز استخدام السلاح بغرض القتل إلا في الحالات التي لا مفر فيها من ذلك لحماية الحياة».[٨] وفي هذه الحالات على

---

[٧] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٢٤ مارس ٢٠١١.
[٨] المبادئ الأساسية لاستخدام القوة والذخيرة بواسطة سلطات إنفاذ القانون، مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة الجناة، ١٩٩٠، المبدأ رقم ٩.

المسئولين عن إنفاذ القانون «الإعلان عن أنفسهم، والتحذير بشكل واضح من نيتهم استخدام السلاح، وإعطاء وقت كاف للاستجابة للتهديد».[٩]

تشير الدلائل والشهادات الواردة في هذا التقرير أن السجون الخمسة التي تناولها البحث «القطا» في الجيزة، و «شبين الكوم» في المنوفية، و «الأبعادية» في دمنهور، وسجون «طره» والاستئناف في القاهرة جرى فيها قتل عدد كبير من السجناء بشكل جماعي بواسطة ضباط السجن، في الفترة ما بين ٢٩ يناير و٢٠ فبراير ٢٠١١ داخل السجون. وجدير بالذكر هنا أنه لم يهرب سجين واحد من أي من هذه السجون الخمسة محل الدراسة خلال تلك الفترة.

بدأ إطلاق النيران الكثيف يومي ٢٩ و٣٠ يناير، تلته فترة من إطلاق النار العشوائي الذي استمر لعشرة أيام على الأقل، مما نجم عنه مقتل أكثر من ١٠٠ سجين، وإصابة مئات النزلاء الآخرين.

وتشير الأدلة التي جمعتها المبادرة المصرية إلى نمط متشابه من قتل السجناء داخل هذه السجون الخمسة تركز في الاستخدام غير القانوني للأسلحة النارية بواسطة ضباط السجن، وأنه في كل السجون الخمسة المذكورة كان إطلاق النار موجهًا إلى داخل عنابر السجن والزنازين، وضد سجناء غير مسلحين؛ مما يشير إلى أن الرصاص لم يكن موجهًا ضد سجناء يحاولون الهرب، أو في حالة تمرد عنيف.

كما تشير الدلائل المتوافرة إلى أن إطلاق النار كان في أغلبه موجهًا إلى الجزء الأعلى وليس الجزء الأسفل من أجساد الضحايا. في سجن القطا على سبيل المثال، تضم قائمة السجناء القتلى الصادرة عن نيابة شمال الجيزة الكلية أسماء ٣٣ سجينًا لقوا مصرعهم ما بين ٢٥ يناير وأول مارس ٢٠١١، منهم ٣١ سجينًا أشارت القائمة إلى أنهم توفوا نتيجة الإصابة بطلق ناري، وكانت الإصابة في ١٤ حالة منهم في الرأس أو الوجه أو الرقبة، في حين كانت الإصابة في ١٤ حالة أخرى في الصدر والبطن والظهر.[١٠] أي أن ٢٨ من أصل ٣١ سجيناً في قائمة النيابة كانت إصاباتهم القاتلة في الجزء الأعلى من الجسد. وهو ما يشير مرة أخرى إلى أن الهدف من إطلاق النار لم يكن منع السجناء من الهرب، مما يجعل الاستخدام غير القانوني لإطلاق النار خرقًا لكل من القانون المصري والدولي.

وحتى في حال ما إذا كانت هناك محاولات هروب وهو ما لم يثبت في أي من السجون الخمسة محل الدراسة فإن القانون ينص على أن لحراس السجن الحق في استخدام الذخيرة الحية فقط في الحالة التي لا تتوفر فيها وسيلة بديلة، وبعد توجيه إنذار بإطلاق النار، وعبر توجيه الرصاص إلى ساق السجين. لكن الدلائل الواردة أدناه تشير إلى أن مستوى العنف الذي مورس

[٩] المبادئ الأساسية لاستخدام القوة والذخيرة بواسطة سلطات إنفاذ القانون، المبدأ رقم ١٠.
[١٠] يمكن الاطلاع على صورة من كلتا القائمتين في الملحق المرفق بهذا التقرير. تجدر الإشارة إلى أن عددا من السجناء الواردة أسماؤهم في القائمة أصيب بأكثر من رصاصة في عدة مواضع.

في السجون الخمسة قد تجاوز بشدة حد الضرورة، وأن استخدام وسائل أقل عنفًا مثل الرش أو الرصاص المطاطي، بدلاً من الذخيرة الحية، كان كفيلاً بمنع أي محاولات هروب. كما أن أغلب حالات إطلاق الرصاص لم يسبقها توجيه إي إنذار للسجناء.

سجن القطا بالجيزة

في سجن القطا فتح حراس السجن النيران عشوائيًا على السجناء داخل العنابر والزنازين يوم ٢٩ يناير؛ مما أسفر عن مقتل العشرات في ذلك اليوم. واستمر إطلاق النيران والقتل حتى يوم ١٢ فبراير. وقد حصلت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على قائمة صادرة من نيابة شمال الجيزة الكلية التي تتولى التحقيق في أحداث سجن القطا تتضمن أسماء ٣٣ سجينًا وضابطاً واحداً هو اللواء «محمد البطران»، جرى قتلهم جميعا داخل سجن القطا في الفترة ما بين ٢٥ يناير إلى أول مارس، فضلاً عن قائمة أخرى بحالات الإصابة في نفس الفترة تتضمن أسماء ٨٢ سجين وضابط شرطة واحد،[١١] بينما حصل باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية من نزلاء السجن على قائمة بالسجناء الذين لقوا مصرعهم في سجن القطا وتتضمن ٧٩ اسماً.

بدأ إطلاق النيران بعد أن تمكنت إدارة سجن القطا من السيطرة على مظاهرة نظمها السجناء في فناء السجن يوم ٢٨ يناير طالب السجناء خلالها، وقد ألهمتهم الأيام الأولى من الثورة، بتنفيذ حقهم القانوني في الإفراج الشرطي. وفي اليوم التالي، ٢٩ يناير، حين كان اللواء «محمد البطران»، رئيس إدارة مباحث السجون، داخل السجن للتحقيق في الوضع، أطلق عليه الرصاص من أحد أبراج المراقبة في السجن فسقط قتيلاً هو والعديد من السجناء.

وطبقًا لشهادات السجناء، فإن اللواء محمد البطران حضر إلى سجن القطا يوم السبت ٢٩ يناير للتحقيق في الوضع، وكان بصحبته رئيس مباحث سجن القطا المقدم سيد جلال ومعهما العقيد عصام البسراطي الضابط بالسجن. وطبقاً لعدد من الروايات المتطابقة، فإن اللواء البطران كان يتحدث مع السجناء حين أمر الضابط عصام البسراطي أحد ضباط أبراج المراقبة وهو الرائد جهاد حلاوة بإطلاق النار، فأطلق الأخير النار باتجاه المجموعة وهو ما أسفر عن مصرع البطران جراء إصابتين في صدره وظهره، في حين أصيب المقدم سيد جلال في قدمه اليسرى، إضافة إلى مقتل عدد من السجناء وإصابة آخرين. بعدها فتح حراس أبراج المراقبة النار عشوائيًا على السجناء داخل الزنازين؛ فقتلوا العشرات، وأصابوا أعداداً كبيرة منهم.

وفي أحد أفلام الفيديو، التي سجلت داخل السجن بواسطة كاميرا هاتف محمول،[١٢] يجلس سجين مصاب في زنزانته وهو يحكي تفاصيل قتل اللواء «البطران»:

«كنا واقفين جوّا العنبر، كان فيه محمد بك البطران وعصام البسراطي وسيد جلال، واقفين كلنا مع بعض. سيد جلال بيتكلم معانا بكل أدب واحترام، ومحمد بك البطران كمان. وعصام

[11] يمكن الاطلاع على صورة من كلتا القائمتين في الملحق المرفق بهذا التقرير.
[12] يمكن مشاهدة الفيديو على الرابط التالي
www.youtube.com/watch?v=4gvN0rvlDsM&feature=related

البسراطي كان بيزعّق لنا، فمحمد بك البطران قام مزعق فيه. قال له: إطلع انت برّه، إنت اللي عملت كده، إنت اللي عامل الهيجان ده كله، إنت اللي عامل المشاكل دي كلها.»

«محمد بك البطران طلع بينا عشان يشوف زمايلنا اللي في العنبر التاني. قام سابقنا عصام البسراطي وقام شاور للبرج، ومشاور علينا. مرة واحدة، ماشوفناش أي حاجة إلا محمد بك البطران وقع جنبنا، وسيد جلال واخد طلقة في رجله، وفيه خرطوش في صدره، وزمايل كتير. فيه واحد ...شفت الرصاصة بتدخل راسه ووقع جنبنا. والكل بيجري يمين وشمال، وكله ياخد الطلقة. أنا واخد طلقة داخلة من رجلي من وراء وطالعة من قدّام.»

ثم يظهر هذا السجين على الفيديو، وهو يكشف عن مكان الإصابة أمام الكاميرا. الجرح مغطّى بكمّامة وجه مستخدمة. السجين يكشف عن نقطة دخول الرصاصة في الجانب الخلفي من الفخذ، ونقطة خروجها من الجانب الأمامي للفخذ. نقطة الخروج متورمة، يبلغ طولها حوالي ٤ سم وعرضها ٢ سم، ومن الواضح أن الجرح يحتاج إلى عناية طبية.

سجين آخر وصف لنا أحداث ٢٩ يناير، كما شاهدها من داخل العنبر الذي لم يخرج منه طوال الأحداث:

«بعد ضرب النار على البطران وقتله، الحرس بدءوا إلقاء قنابل مسيلة للدموع، وإطلاق رصاص مطاطي علينا، وذخيرة حية. كانوا بيضربوا نار علينا عشوائيًا. ما كانوش بيضربوا على أحد بشكل خاص. كنا داخل الزنزانة الرئيسية في العنبر، وكانوا يطلقون النار عشوائيًا علينا، من الأبراج. دافعنا عن أنفسنا زي ما قدرنا. رمينا طوب واستخدمنا طفايات الحريق. كان بحر من الدم. وكان فيه جثث في كل حتة. حوالي ٧٠ أو ٨٠ سجين ماتوا في اليوم ده.» [١٣]

كما تؤكد روايات السجناء أن إطلاق النار كان موجهًا ضد السجناء داخل الزنازين أيضًا. أحد السجناء الذين بقوا في زنزانتهم طوال الوقت، وأصيب في ذراعه برصاص حي، قال لنا:

«كنت في سجن القطا. صباح يوم السبت، اليوم اللي بعد المظاهرات، كان السجن هادئًا. فجأة سمعنا طلقات نار حي. أنا كنت جوّه العنبر، لكن عارف إن بعض السجناء كانوا يتظاهرون في الحوش. ما كانوش بيحاولوا يهربوا. من المستحيل الهروب. السور عالي جدا. أطلقوا علينا القنابل المسيلة للدموع والذخيرة الحية. كان ضرب النار في كل مكان، في الحوش وفي الزنازين، وحتى في الحمامات. بعض السجناء كانوا في الحمام لما انضرب عليهم رصاص. كان شيء غير إنساني. أنا أصبت برصاصة في ذراعي الشمال. كنت في الزنزانة. الرصاصة دخلت من الشباك.»[١٤]

[١٣] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا، ١٠ فبراير ٢٠١١.
[١٤] مكالمة هاتفية مع سجين من سجن طره، ٢٣ فبراير ٢٠١١.

سجن ليمان طره بالقاهرة

يتكون **مجمع سجون طره** من خمسة سجون. وحسب المعلومات التي جمعتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية؛ قام ضباط السجن يوم ٢٩ يناير ٢٠١١ في سجن ليمان طره بإطلاق النار على السجناء داخل العنابر، مما تسبب في مقتل عدد غير معروف من السجناء وإصابة العشرات. في بعض العنابر قام الحراس بإطلاق النار على السجناء داخل الزنازين، وفي عنابر أخرى ألقوا بالقنابل المسيلة للدموع داخل العنابر. وحين تمكن السجناء من الخروج من الزنازين للهروب من الغاز، أطلقت عليهم النيران في فناء السجن.

يصف أحد السجناء في «عنبر ١» بليمان طره كيف قامت قوات الأمن بإلقاء القنابل المسيلة للدموع داخل العنابر ثم بدأت في إطلاق الذخيرة الحية ورصاص الخرطوش.

«لمّا ضرب النار بدأ، ما كانش فيه حاجة بتحصل، ولا هياج ولا محاولة هروب. ما كانش فيه أي حاجة تبرر ضرب النار خالص. ضرب النار كتر على الساعة ٨ مساء. كانت مجزرة. كانوا بيضربوا من بره، من الأبراج والمباني اللي حول السجن، كان في قناصة على سطوح المباني... كانوا بيضربوا على الناس في العنابر، ما كانش في مسجون في الحوش. وكانوا بيضربوا على الحيطة عشان يعملوا إرهاب للمساجين. كان معهم كل أنواع الأسلحة النارية: آلي ورشاش وحي وخرطوش.» [١٥]

الأمر نفسه حدث في «عنبر ٢». أحد السجناء من عنبر ٢ قال لنا إن خمسة من سجناء هذا العنبر قُتلوا بمن فيهم اثنان قُتلا أثناء تواجدهما داخل الزنازين، حيث دخل الرصاص، الذي أُطلق من فوق الأسطح المحيطة بالعنبر، من خلال النافذة. يقول هذا السجين في شهادته عن أحداث ٢٩ يناير:

«يوم السبت ٢٩ يناير سمعنا فجأة صوت إطلاق نار كثيف في السجن. كنت داخل الزنزانة (مساحة الزنزانة ١٠ متر في ٦ متر وتضم سبعين سجينًا). في البداية كان فيه دخان كثيف في الزنزانة. ماكناش قادرين نتنفس، وحدثت حالات إغماء. بصراحة تصورنا أنهم ماتوا. كنا بنخبّط على باب الزنزانة بقوة من جوه، عشان يفتحوا لنا. شعرنا إننا بنموت. الدخان كان كثيف لدرجة أننا مش شايفين أيادينا. فجأة توقف إطلاق النار لمدة ساعة، وسجناء آخرون فتحوا لنا الباب علشان نخرج ونتنفس. قالوا إن الشرطة تركت السجن، وأن مساجين كثير ماتوا. قالوا إن ما بين ١٠ أو ١٥ سجين في العنابر الخارجية ماتوا.» [١٦]

وما كاد السجناء أن يخرجوا من الزنازين للهروب من الاختناق بالدخان الكثيف حتى أُطلقت عليهم الذخيرة الحية.

[١٥] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ١٤ ابريل ٢٠١١.
[١٦] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٢٤ مارس ٢٠١١.

ولم يتوقف الأمر عند إطلاق النار العشوائي، بل إن الشهادات الواردة من «ليمان طره» تشير إلى أن بعض رجال الأمن توجهوا إلى العنابر مباشرة وأطلقوا الرصاص على السجناء من مسافات قريبة. يحكي لنا أحد سجناء «العنبر رقم ٤» وقد أصيب برصاصتين في ساقه:

«ناس دخلت علينا العنابر برشاشات آلي وخرطوش، لابسين أسود، وبيضربوا في كل حتة في العنبر وفي الزنازين. فيه ناس ماتت وناس انصابت كتير، وناس كبيرة في السن مالهاش دعوة بحاجة. وفيه كتير اتضربوا في عينيهم. وأنا عندي في العنبر هنا خمسة اتعموا من خرطوش في عينيهم.»[١٧]

أصر جميع السجناء الذين أجريت معهم المقابلات على أن إطلاق النار لم يكن موجهًا لسجناء حاولوا الهرب، وإنما كان موجهًا ضد من كانوا داخل العنابر. كذلك، فقد حاول العديد منهم الحديث مع ضباط السجن، ولكن دون نتيجة. أحد السجناء الذين ظلوا في الزنزانة طوال الوقت قال لنا:

«كنا بنصرخ، بتضربوا نار ليه ونحن لم نفعل شيئًا؟ لكنهم تجاهلونا. أحد زملائي طلع على الشباك وصرخ للضابط: كان لازم أخرج من يومين، مدتي خلصت. فرد عليه الضابط: ادخل جوه. وشتمه. وأطلق كمية كبيرة من الرصاص فوق الشباك مباشرة.»[١٨]

كما اتفق السجناء على أن القتل كان عمدياً:

«ضرب النار ماكانش فقط لتخويف الناس. كانوا بيصوبوا على الرأس. رأيت ذلك بعيني. رأيت أحد زملائي يتلقى رصاصة في رأسه لما كان في فناء العنبر. وخرج مخه خارج رأسه. الفناء محاط بسور عالٍ من الأسلاك والحديد، ارتفاعه حوالي ١٠ أو ١٥ مترًا، ولا يمكن يكون حاول الهروب.»[١٩]

سجن الاستئناف بالقاهرة

في سجن الاستئناف توفى على الأقل ١٤ سجينًا يومي ٣٠ و٣١ يناير ٢٠١١. وقد حصلت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على قائمة بأسماء السجناء القتلى الذين تم تشريح جثثهم في مشرحة زينهم يوم ٧ فبراير وهم: أشرف لطفي محمود، ومحمود مرسي محمد، ومصطفى أحمد جاد، ومحمد سامي عبدالمنعم، ويحيى بدر عباس، وعبدالرحمن محمود رمضان، ووائل حسن محمد حسن، وشعبان كامل حسين، ويحيى عبدالمنعم، ومحمد شافعي، وماهر رفعت عبدالرسول، وعماد حسن بدير، وحسن سيد حسن نعيم، وهاني حسن.

ولعل أخطر الشهادات التي حصل عليها باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية هي أن بعض نزلاء سجن الاستئناف

[١٧] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٨ مارس ٢٠١١.
[١٨] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ١١ ابريل ٢٠١١.
[١٩] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٢٤ مارس ٢٠١١.

الذين لقوا مصرعهم اصطحبهم ضباط السجن وربطوهم بالحبال واعتدوا عليهم بالضرب قبل أن يطلقوا عليهم الرصاص من مسافة قريبة، بينما قتل الضباط سجناء آخرين أثناء وجودهم داخل العنابر. وفي حال ثبوت هذه التقارير من خلال تحقيقات النيابة، فإننا نكون أمام جريمة مروعة تمثلت في الإعدام الجماعي لهذا العدد الكبير من السجناء خارج نطاق القانون.

التقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مع السيدة نادية لطفي، شقيقة السجين المتوفى أشرف لطفي محمود، والتي وجدت جثة شقيقها في مشرحة زينهم يوم ٧ فبراير الماضي، وعرفت أنه لقي مصرعه في سجن الاستئناف مساء يوم ٣٠ يناير. كان جسده مليئًا بالكدمات. معصماه وكاحلاه كانا مليئين بالرضوض جراء التقييد، وكذلك كتفاه ورأسه، والرصاصة التي قتلته دخلت من أسفل الذقن وخرجت من رأسه؛ مما يدل على أن القتل كان عمدًا، وأنه تم حينما كان السجين تحت سيطرة الشخص الذي أطلق عليه النار.

«يوم ٣٠ يناير اتصل بي أخي على تليفوني المحمول، وكان يبكي ويطلب المساعدة. قال لي «بيضربوا علينا نار، بيقتلونا. لازم تيجي وتنقذيني.» وكنت سامعة أصوات السجناء في الخلفية، بيقولوا «اللّه أكبر». بعد كده انقطع الاتصال. حاولت الاتصال تاني كذا مرة. مغلق. ودي كانت آخر مرة أسمع فيها صوته.»[٢٠]

أما باقي القصة، فقد حصلت عليها السيدة نادية من زملاء شقيقها السجناء، وبعض المخبرين الذين شهدوا عملية قتله، إضافة إلى العلامات التي وجدتها على جثة أخيها أشرف في المشرحة.

«حرس السجن ندهوا عليه، وقالوا له: أشرف كفته، محمد الطويل (مأمور السجن) عايز يشوفك، فراح. كمان ندهوا على سبعة تانيين راحوا معاه. أخدوه على الحوش وربطوا إيديه ورجليه. واحد من الضباط ضربه بحديدة على راسه، فأغمى عليه وبعدين ضربوه بالرصاص في راسه. التمانية اللي ندهوا عليهم اتقتلوا في اليوم ده (٣٠ يناير)، ونقلوهم على المشرحة يوم ٣١ يناير في الفجر.»

السجناء الآخرون الذين تحدثت معهم المبادرة المصرية قالوا إن مجموعة من السجناء – المعروفين بكونهم أكثر جرأة في المطالبة بحقوقهم – نودي على أسمائهم، وتم إعدامهم بالرصاص. في نفس الوقت كانت قنابل الغاز تُلقى داخل الزنازين. وكل من أمكنه الهرب من الدخان الخانق تعرض لإطلاق النار فور تمكنه من الوصول إلى الدور الأرضي.

حصلت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على فيديو قصير تم تصويره بكاميرا هاتف محمول في يوم ٣٠ يناير[٢١] يوضح طبيعة الدور الأرضي في السجن. البوابة الحديدية المؤدية إلى العنابر مغلقة، في حين تجمعت أمام هذه البوابة

[٢٠] مقابلة مع الأستاذة ناديه لطفي، القاهرة، ١٤ أبريل ٢٠١١.
[٢١] يمكن مشاهدة الفيديو على الرابط التالي: www.youtube.com/watch?v=gEyg1ePURuY

مجموعة من حوالي ٢٠ ضابط ومخبر، بعضهم في ملابس مدنية، والبعض الآخر في الزى الرسمي للشرطة. هناك صوت إطلاق رصاص، وفي الخلفية نسمع صوت السجناء يهتف «الله أكبر». ثلاثة من الضباط قالت السيدة ناديه لطفي إن أحدهم مأمور السجن ويدعى العميد حمدي سليم يحملون البنادق ويطلقون الرصاص من خلال البوابة داخل العنبر. ثم تقترب الكاميرا من البوابة الحديدية، ونرى ما يبدو أنه جسد ملقى على الأرض، على بعد حوالي خمسة أمتار من البوابة، كما تظهر ساق منفصلة عن الجسد على بعد مترين من نفس البوابة.

أما يوم ٣١ يناير الذي تحرك فيه ضباط السجن وأطلقوا الرصاص على السجناء داخل الزنازين، فقد روى أحد السجناء كيف أصيب بثلاث طلقات خرطوش في ذراعه الأيسر أثناء وجوده داخل الزنزانة:

«يوم ٣١ يناير الصبح جُم ضباط المباحث بأسلحة وبأوامر من مأمور السجن. كانوا بيطلقوا ذخيرة حية ورصاص رش على أي حد واقف قُدّام العنابر، وكمان جوه الزنازين. كان معاهم بنادق رصاص وبنادق خرطوش. كانوا بيضربوا رصاص حي على أي حد على السلالم، والرش على اللي جوه الزنازين. أنا كنت جوه الزنزانة، وانصبت بتلات رشات في دراعي الشمال. ناس كتير انصابت في عينيها.»[٢٢]

سجن شبين الكوم بالمنوفية وسجن الأبعادية بدمنهور

في كل من سجن شبين الكوم وسجن دمنهور حصلت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على معلومات مشابهة. ففي شبين الكوم حصلت المبادرة المصرية من السجناء على قائمة بأسماء ١٧ سجينًا قال نزلاء السجن إنهم قُتلوا بالرصاص بداية من أواخر يناير ٢٠١١ وحتى يوم ٢٠ فبراير، وذلك في عنبر واحد.

أما في دمنهور فقد فتحت النيابة العامة تحقيقا في وفاة ١٢ سجينًا داخل السجن يوم ٢٩ يناير.[٢٣] وقد نشرت جريدة (الدستور) قائمة بأسماء ١١ من هؤلاء السجناء القتلى وهم: مدحت يحيى عبدالمقصود، ومحمد خميس علي، وأحمد جمعة عبد الحليم، ومحمد عادل عبداللطيف، وإسلام عطية صالح، وفتحي رزق يونس، ومحمود عبدالظاهر طوخي، ومحمد شلبي كامل، وبهاء إبراهيم حسين، وعيد حسن عيد، ورامي حمدي عبدالظاهر.[٢٤]

---

[٢٢] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن الاستئناف، ٢٣ فبراير ٢٠١١.
[٢٣] المصري اليوم، ٩ مارس ٢٠١١، «النيابة تفتح تحقيق في مقتل ١٢ سجيناً داخل سجن دمنهور العمومي بعد أيام من الثورة».
[٢٤] الدستور، حسين القبائي، ٥ مارس ٢٠١١، «الدستور تكشف التفاصيل الكاملة لمذبحة سجن الابعادية».

• ٢,٢. المعاملة غير الإنسانية وتجويع السجناء

ينص الإعلان الدستوري المصري على أن: «كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تُقيد حريته بأي قيد، تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا».[٢٥]

كذلك تنص المعايير الدولية على أن: «أي شخص تحت أي شكل من أشكال الاحتجاز، يجب أن يعامل معاملة إنسانية، وباحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان».[٢٦] كذلك تضمن القواعد الدولية حق كل مسجون في الحصول، بواسطة إدارة السجن، على «طعام مكتمل الجودة وجيد التحضير»، وذلك في مواعيد الطعام المعتادة، إضافة إلى مياه الشرب في كل الأوقات.[٢٧]

وبالرغم من كل ذلك، فإن السجناء في كل من سجون القطا ودمنهور وشبين الكوم وطره، أخبرونا أنه بعد إطلاق النار الكثيف في أواخر يناير ٢٠١١، انسحبت قوات الأمن تمامًا من العنابر، وأغلقت بواباتها، وقطعت المياه والكهرباء عنهم، ولم تقدم أي طعام للسجناء. وقد كان الحرس في أبراج المراقبة، يطلقون النار بانتظام في اتجاه العنابر، واستمر الحال على هذا المنوال في كل السجون لمدة تراوحت ما بين ١٠ و١٥ يومًا، حتى تدخلت القوات المسلحة لتأمين دخول بعض الخبز والجبن للسجناء، ثم عادت المياه والكهرباء لمدة ساعتين على الأقل في اليوم.

في سجن طره قال لنا أحد السجناء:

«لمدة ١٠ أيام بداية من ٢٩ يناير قفلوا باب العنبر. ما حدش كان يقدر يخرج ولا حد يدخل. سابونا من غير أكل ولا مياه ولا نور. ولأنه ما كانش فيه مياه في الزنزانة، كان لازم نروح الحمام الرئيسي في الدور عشان نجيب مياه. ولما كنا بنخرج كانوا بيضربوا علينا رصاص. كنا مش قادرين نخرج من ضرب الرصاص. وضرب النار كان شغال ٢٤ ساعة في اليوم، حتى جوه الزنازين. ما كناش حتى بنقدر نصلّي، وناس كتير انصابت. كمان الغاز استمر طول الأيام دي. لما كانوا بيحسوا إن المساجين غضبانين كانوا بيحدفوا القنابل في ممر العنابر، وكان الغاز بيدخل على الزنازين.»[٢٨]

وفي رواية مشابهة لسجين آخر من سجن القطا:

«بداية من يوم السبت (٢٩ يناير) سابونا من غير مياه ولا كهرباء ولا نور. ولا حاجة. الضباط بطلوا

---

[٢٥] الإعلان الدستوري المصري، ٣٠ مارس ٢٠١١، المادة ٩.
[٢٦] مبادئ حماية جميع الأفراد في أية حالة من حالات الاعتقال أو السجن، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٣/٤٣ لسنة ١٩٨٨.
www.un.org/documents/ga/res/43/a43r173.htm
[٢٧] قواعد الحد الأدنى النموذجية لمعاملة السجناء، مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة الجناة، ١٩٥٥، القاعدة رقم ٢٠.
www2.ohchr.org/english/law/treatmentprisoners.htm
[٢٨] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٢٤ مارس ٢٠١١.

يدخلوا العنابر. وفي كل مرة كان حد مننا يحاول يخرج عشان يجيب مياه، كانوا بيضربوا عليه نار. أنا شفت ناس انضربت بالنار لأنها كانت بتحاول تجيب مياه. فيه ناس دبحوا قطط عشان ياكلوها.»[٢٩]

كما روى عدد من السجناء للمبادرة المصرية ما حدث بعد عدة أيام من تجويع السجناء. حيث أكد عدد من السجناء أن حراس السجن قالوا لبعض السجناء، من فوق أبراج المراقبة، أنهم إذا كانوا في حاجة إلى طعام، يجب عليهم أن يقتحموا مخزن الطعام. وعندما حاول بعض السجناء تنفيذ ما نصحوا به أطلقوا عليهم النار من أبراج المراقبة، وأصيب عدد منهم.

أحد السجناء في سجن دمنهور، قال لنا:

«يوم السبت ٢٩ يناير، قفلوا علينا أبواب العنابر، وسابونا ومشيوا. سابونا ١٠ أيام بدون مياه ولا أكل. وكان فيه ضرب نار وقنابل مسيلة للدموع كل يوم. فيه مساجين اتقتلت. لو شفت باب العنبر، شكله عامل زي المصفاة.»[٣٠]

كما حصلت المبادرة المصرية على روايات مشابهة من سجن شبين الكوم عبر استغاثات هاتفية من السجناء في الفترة ما بين ٢٢ فبراير و٢ مارس.

بالإضافة إلى ذلك، قال لنا العديد من السجناء إن الجثث ظلت ملقاة حيثما وقعت، وبعضها تُركتْ لأربعة أيام قبل أن يتم نقلها إلى المشرحة بسبب رفض الحراس الدخول إلى العنابر. بعض السجناء لفوا الجثث في بطاطين، وحاولا نقلها إلى خارج العنابر، لكنهم تعرضوا لإطلاق النار. كما أكد أقارب السجناء الذين لقوا مصرعهم في الأيام الأولى من الأحداث أنهم لم يتمكنوا من التعرف على جثث ذويهم حين ذهبوا لاستلامها بسبب التعفن الشديد.[٣١]

إن الحرمان من الطعام والمياه والكهرباء، وترك الجثث لتتعفن في العنابر، وإطلاق النار المستمر بغرض الترويع، تمثل جميعها أنماطا من المعاملة غير الإنسانية، وانتهاكًا للمبادئ الأساسية للمعاملة الإنسانية للسجناء، وواجب احترام كرامتهم، كما تعد انتهاكًا واضحا لاتفاقية مناهضة التعذيب التي صدقت عليها مصر في عام ١٩٨٦.

[٢٩] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا، ١١ فبراير ٢٠١١.
[٣٠] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن دمنهور، ٢ مارس ٢٠١١.
[٣١] مقابلة مع محمود عيد، القاهرة، ٩ فبراير ٢٠١١.

• ٢,٣. حرمان السجناء المصابين من الحق في الحصول على الرعاية الطبية

ينص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صدقت عليه مصر في عام ١٩٨٢، على حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة.[٣٢] كما تنص قواعد الحد الأدنى في معاملة السجناء على أن «السجناء المرضى الذين يحتاجون إلى علاج متخصص، يجب نقلهم إلى مؤسسات متخصصة أو مستشفيات مدنية. وحيث تتوفر المستشفيات داخل مؤسسات السجن، يجب أن تكون الأجهزة والأثاث والأدوية المتاحة مناسبة لتقديم الرعاية الطبية والعلاج للسجناء المرضى، كما يجب أن يتوفر فريق عمل مدرَّب جيدًا».[٣٣]

ووفقا للقانون المصري، تنص اللائحة الداخلية للسجون على أنه من واجب طبيب السجن، أن يعالج أي مسجون في حاجة إلى رعاية طبية، وأن يقدم التوصيات بشأن ظروف السجن في حالة المسجون، وما يحتاجه من غذاء، أو تحويل إلى مستشفى خارجي. وإذا رأى الطبيب أن المسجون يحتاج إلى العلاج في مستشفى خارجي، يطلب الطبيب تحويل المسجون إلى فحص الطب الشرعي الذي يمكنه أن يقدم التوصيات لإدارة السجن بتنسيق مع طبيب السجن.[٣٤]

ولكن حقيقة ما حدث، أنه في سجون القطا والاستئناف وشبين الكوم وطره، لم يتلقَّ السجناء المصابون أية رعاية طبية حقيقية، لمدة ما يقرب من ١٠ أيام، بعد بدء عمليات إطلاق النار في الأيام الأخيرة من يناير. وبعد تدخل الجيش في وقت لاحق من شهر فبراير، تم ترحيل السجناء المصابين إصابات جسيمة، وفي حاجة ماسة للعلاج، إلى وحدات علاجية غير مجهزة في أغلب الأحوال.

في سجن الاستئناف، تُرك بعض السجناء بدون أية رعاية طبية لأكثر من عشرين يوم. أحد السجناء أصيب بثلاث طلقات رش في ذراعه الأيسر، قال لنا:

> «سابوني بإصابتي لمدة ٢١ يومًا بدون أي رعاية طبية من أي نوع. صباعي الصغير مات تمامًا، ومحتاج عملية ترقيع. الحاجة الوحيدة اللي قدرت اعملها إن واحد من المساجين كان عنده واسطة، جت له زيارة دخل لنا بيتادين (مطهر) وشاش. كان بعد أسبوع من الإصابة. فضلت كدا بدون أي شيء لمدة أسبوع. حتى البيتادين ما يعتبرش علاج كافي للجرح. ما كانش فيه أي مضادات للألم. كان الصديد يخرج من إيدي، وبدأ جلدي يقع، لغاية ما بقى الجرح زي الحفرة في إيدي. مفاصلي مكسورة وذراعي متفرفت وعظمي مكسور.»[٣٥]

بعد ٢١ يومًا تم تحويله إلى مستشفى سجن طره.

---

[٣٢] العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ١٩٦٦، المادة ١٢. www.unicef.org/arabic/why/files/cescr_arabic.pdf

[٣٣] قواعد الحد الأدنى النموذجية لمعاملة السجناء، القاعدة رقم ٢٢.

[٣٤] المادة ٣٧ من اللائحة الداخلية للسجون ١٩٦١/٧٩.

[٣٥] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن الاستئناف، ٢٣ فبراير ٢٠١١.

أما في سجن القطا، فلم يتلق السجناء المصابون والمرضى أي علاج طبي لمدة ١٠ أيام تقريبًا، بدءًا من يوم ٢٩ يناير. فلم يتلق المصابون أية رعاية طبية، كما لم يحصل المصابون منهم بأمراض مزمنة، مثل السكر، على أي علاج.

يوم ٧ فبراير تقريبًا (التاريخ المحدد غير معروف)، طلب الضباط من جميع المصابين أن يعلنوا عن أنفسهم. يقول لنا أحد السجناء:

«أخدوا بس اللي إصابتهم جامدة، اللي انصابوا بالرصاص الحي. الباقيين اللي كانت إصابتهم أقل، رش مثلاً في الوش أو في جسمهم، ما راحوش الوحدة الطبية. الحالات الصعبة هي اللي أخدوها على وحدة طبية عسكرية.»[٣٦]

أحد النزلاء الذين تم نقلهم لتلقي الرعاية الطبية، تحدث معنا من مستشفى سجن طره، يوم ٢٣ فبراير، قائلاً:

«بعد عدة أيام من إصابتي برصاصة في ذراعي (لم يتمكن من تذكر التاريخ بالتحديد)، أخذونا إلى السجن الحربي في القطا. بقينا هناك ١٣ يومًا. لم نحصل على علاج طبي جيد. كانوا فقط يضعون بيتادين (مطهر) وشاشًا على الجروح. بعدها الجيش نقلنا سجن ليمان طره. هناك دخلنا المستشفى. العلاج سيئ جدًا هنا أيضًا.»[٣٧]

وفي سجن شبين الكوم، لم تتم إحالة أغلب المصابين لتلقي العلاج، بل تُركوا بإصاباتهم وبأقل رعاية طبية. وحين تواصلت المبادرة المصرية مع السجناء يوم ٢٢ فبراير، أي بعد مضي ثلاثة أسابيع من بدء إطلاق النار، كان إطلاق النار لايزال مستمرًا، ولم يكن مسموحًا للسجناء باستقبال الزيارات، وكان حراس السجن مازالوا يرفضون دخول العنابر. قال لنا أحد السجناء:

«عندنا ٤٠٠ واحد مصاب، وما فيش أي رعاية طبية، ولا صيدلية؛ لأن الحراس خايفين يدخلوا. المصابين اتسابوا قدام باب العنبر، والممرض بييجي يعمل لهم إسعافات أولية وبس. الناس بتموت.»[٣٨]

وفي سجن طره ظل عدد من السجناء المصابين بدون أي علاج طبي لمدة ١٠ أو ١٥ يومًا. الأكثر حظًّا من بينهم تم نقلهم بعد مضي خمسة أيام على إصابتهم إلى مستشفى السجن.

يقول لنا أحد السجناء، كان قد أصيب برصاصتين في ساقه:

«سابونا في الأوضة بننزف لغاية اليوم اللي بعده، واليوم التاني الصبح أخدونا غرفة التأديب. سابونا ٤ أيام بننزف. كنا ١٨ مصابًا و٨ ميتين. سابونا ٤ أيام في غرفة التأديب، لكن مش عشان

[٣٦] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا، ١٣ فبراير ٢٠١١.
[٣٧] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا، ٢٣ فبراير ٢٠١١.
[٣٨] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن شبين الكوم، ٢٢ فبراير ٢٠١١.

يأدبونا.. وبعد ٤ أيام رحت المستشفى، وأنا هنا من وقتها.[٣٩]

تحدثت المبادرة المصرية مع العديد من السجناء، أثناء تواجدهم في مستشفى سجن طره. واتضح أن العلاج الذي تلقوه كان بدائيًا للغاية، ومقتصرًا على الغيار على الجروح، ومسكنات الألم. كان المستشفى مزدحمًا وغالبية السجناء كانوا ينامون على الأرض. ولم تتوافر الأسرّة سوى للمصابين منهم إصابات شديدة. لكن إمكانيات المستشفى لم تكن كافية لعلاج الإصابات الشديدة، والعديد من حالات السجناء كانت بحاجة إلى النقل إلى مستشفيات خارجية. لكن الترحيل تأخر كثيرًا بحيث تدهورت الحالة الصحية للكثيرين منهم.

أحد السجناء الذين تحدث إليهم باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أصيب برصاصتين في ساقه يوم ٢٩ يناير ٢٠١١، وكان يحتاج إلى تدخل جراحي، قال لنا إنه مضى عليه شهرين في مستشفى السجن، دون أن يتم ترحيله لتلقي العلاج اللازم في مستشفى خارجي:

«أنا واخد طلقتين، واحدة منهم في فخذتي دخلت من ورا وطِلْعت من قدّام. عظمي مكسور ومش قادر امشي، وبعمل حمّام في مكاني. والدكاترة قالوا إني محتاج عملية جراحية، لكن لسه ماعملتش العملية. أنا بقالي هنا شهرين. وفيه حالات هنا أسوأ مني بكتير. وكل يوم أو يومين يموت مننا واحد. فيه حوالي ١٢٠ مصاب في المستشفى، كلهم إصابات بالرصاص الحي. فيه منهم تلاتة اتعموا خالص، و٧ أو ٨ غيرهم عندهم عين واحدة راحت.» [٤٠]

مسجون آخر أصيب يوم ٣١ يناير في سجن الاستئناف، تحدث مع المبادرة المصرية، بعد أكثر من ثلاث أسابيع مضت على إصابته، فقال:

«هنا في مستشفي سجن طره يقومون بالغيار على الجرح فقط. الأطباء بيقولوا لي إني محتاج ترقيع جلد، لكن لازم أتنقل إلى مستشفى خارجي. في كل مرة يقولوا لي إنهم هيكتبوا تقرير، وهم فعلاً بيكتبوا التقرير لكن لا يتم نقلي. إصبعي الصغير أصيب بالغرغرينا. إذا لم يفعلوا شيئًا سوف تنتشر في باقي الذراع. محتاج عملية ترقيع لكن معملوش حاجة. الناس فوق بعضها والكل نايم على الأرض، والجرح لازق في الجرح.»[٤١]

كما شكا السجناء من أنه بالرغم من زيارة اللجان الطبية – على حد تعبيرهم– إلا أن الحالات التي كانت في حاجة ضرورية إلى ترحيل لتلقي العلاج المناسب لم يتم ترحيلها. يقول لنا أحد السجناء، وقد أمضى شهرين في مستشفى السجن:

«فيه لجنة جت وكشفت علينا، وقالوا إني محتاج عملية، لكن أنا لسه قاعد هنا. في يوم أخدوا ٨

[٣٩] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٢٢ مارس ٢٠١١.
[٤٠] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٢٢ مارس ٢٠١١.
[٤١] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن الاستئناف، ٢٣ فبراير ٢٠١١.

مساجين، قالوا هيتنقلوا لمستشفى بره، لكن وصلوا البوابة الرئيسية ورجّعوهم مستشفى السجن تاني. مش عارف ليه!»[٤٢]

جدير بالذكر هنا أن المبادرة المصرية لم تتمكن من إعادة الاتصال بنفس السجناء في مستشفى سجن طره بعد شهر مارس ٢٠١١ للتعرف على تطورات حالتهم الصحية، والوقوف على آخر النتائج التي وصل إليها علاجهم. غير أنه في شهر أبريل الماضي أعرب العديد من أقارب السجناء في مستشفى طره عن أن ترحيل ذويهم إلى مستشفيات خارجية لم يكن قد دخل بعد إلى حيز التنفيذ.

كما أكد أيضًا عدد من الأقارب أنه قبل زيارة وفد اللجنة القومية لتقصي الحقائق إلى سجن طره يوم ٣٠ مارس ٢٠١١، تم نقل أغلب السجناء الموجودين في مستشفى سجن طره إلى سجن المزرعة - أحد سجون مجمع سجون طره - التي لا تتوافر فيها رعاية طبية بغرض إبعادهم عن أعين لجنة التقصي:

«من حوالي أسبوعين (يوم ٢٨ مارس تقريبًا) قالوا لهم في المستشفى: هيتم الإفراج عنكم لأسباب صحية. لكنهم بدل من الإفراج لقوا نفسهم منقولين إلى سجن المزرعة. نقلوهم لأن لجنة تقصي الحقائق كانت جاية لزيارة ليمان طره، علشان اللجنة ما تشوفش المساجين. في سجن المزرعة لا فيه طبيب ولا ممرض، ولا تجهيزات طبية، ولا حتى غيار على الجروح. أخي محتاج لعملية جراحية، ويمكن يفقد رجله.»[٤٣]

إن الفشل في تقديم أي رعاية طبية للسجناء المصابين، وانخفاض مستوى الرعاية داخل السجون، والتأخير الشديد في نقل السجناء المحتاجين إلى وحدات طبية ملائمة، إضافة إلى النقل العشوائي لمجموعات كبيرة من السجناء المصابين إلى عنبر لا يقدم الرعاية الطبية على الإطلاق، كلها تمثل انتهاكات جسيمة لحق السجناء في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية.

[٤٢] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٢٢ مارس ٢٠١١
[٤٣] مكالمة هاتفية مع شقيقة سجين ، ١١ أبريل ٢٠١١

• ٢,٤. استمرار الاضطرابات والعنف داخل السجون حتى نهاية إبريل ٢٠١١

بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك يوم ١١ فبراير ٢٠١١ تحسنت الأحوال داخل السجون قليلاً. فانخفض معدل إطلاق النار، وإن لم يتوقف تمامًا. وبدأ تقديم كميات صغيرة من الطعام للمساجين، وفتحت المياه لمدة ساعتين على الأقل يوميًا، وعادت الكهرباء. ومع ذلك، فقد استمرت الاضطرابات وأحداث العنف متسببة في وفاة تسعة سجناء على الأقل، وإصابة العشرات في السجون الخمسة موضوع الدراسة.

وقد تضمنت الانتهاكات خلال هذه الفترة إطلاق حراس السجن للرصاص بشكل غير قانوني على السجناء، وتعريض السجناء للعقاب الجماعي بشكل غير قانوني، وعدم تقديم الحد الأدني من الحماية للسجناء الذين تعرضوا للعنف خلال مشاجرات عنيفة نشبت بين السجناء.

• إطلاق النار غير القانوني على السجناء

بعد يوم ١١ فبراير، وهو اليوم الذي تنحى فيه حسني مبارك، انخفض معدل إطلاق النار الكثيف والعشوائي على السجناء، والذي كان قد بدأ في أواخر يناير، واستمر حتى أوائل فبراير. ومع ذلك، فقد شهد اليوم ذاته والأيام التالية له العديد من الانتهاكات داخل السجون، تضمنت الاستخدام غير القانوني للذخيرة الحية ضد السجناء في سجنَي القطا وليمان طره على الأقل.

ففي سجن القطا قتل حراس السجن اثنين على الأقل من السجناء، وأصابوا اثنين آخرين داخل السجن، يومي ١١ و١٢ فبراير، ثم قتلوا سجينًا آخر بالرصاص، وأصابوا ثلاثة آخرين يوم ٤ مارس، كما أصابوا سجينين بإصابات خطيرة أثناء وجودهما داخل الزنزانة يوم ٢٦ مارس.

في يوم ١١ فبراير، وبعد سماع خبر تنحي حسني مبارك عن منصبه كرئيس للجمهورية، بدأ السجناء في «الاحتفال» على حد تعبيرهم:

> «تركنا الزنازين وذهبنا إلى الفناء وبدأنا ننشد «اللّه أكبر»، و «مبروك». لكن الحراس شعروا بالقلق، وبدءوا في إطلاق النار. فدخلنا كلنا إلى العنبر. أحد السجناء، ويدعى أحمد مجدي، كان يقف وراء الباب في عنبر (ج) عندما أصيب في رأسه ومات في خلال خمس دقائق.»[٤٤]

[٤٤] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا، ١٢ فبراير ٢٠١١.

اتصل السجناء بأسرة أحمد مجدي، وأخبروا أقاربه بوفاته. في اليوم التالي، ١٢ فبراير، جاءت الأسرة إلى بوابة السجن لاستلام جثته. أحد السجناء في عنبر (ج)، قال لنا:

«واحد من الضباط طلب منا أن نحمل الجثة للبوابة الرئيسية علشان نسلمها للأسرة. فحملنا الجثة أنا وأربع مساجين تانيين. ضابط تاني، كان واقف في برج المراقبة، صرخ فينا: «ارجعوا». الضابط الأول قال: «ما فيش مشكلة، تعالوا». ما كناش عارفين نسمع كلام مين، فوقفنا مكاننا. ما كناش عايزين نسيب الجثة ونجري. بدءوا في إطلاق النار علينا من الأبراج. أصبت برصاصة في كتفي. سجين آخر أصيب في رجله وسجين ثالث أصيب برصاصتين ومات. حتى الجثة أطلقوا عليها النار. شفت رصاصة خرمت بطن الجثة.»[٤٥]

في يوم ٤ مارس لقي سجين آخر مصرعه على يد سلطات السجن، وأصيب سجين آخر على الأقل. وطبقًا لأحد السجناء الذين اتصلوا بالمبادرة المصرية يوم ٤ مارس، فقد أطلق رصاص الخرطوش على السجناء أثناء تواجدهم في فناء العنبر، فقتل السجين هاني سيد محمد، كما أصيب سجين آخر اسمه منصور برش في إحدى عينيه.[٤٦] السجناء الذين تحدثوا مع المبادرة المصرية، قالوا إنه حدث شجار بين سجينين في الفناء، وأن هاني ومنصور لم يكونا مشاركيْن في الشجار، بل كانا في فناء العنبر في ذلك الوقت. لم يتدخل ضباط السجن، وإنما أمروا الجميع بالعودة إلى العنابر، ثم قام حراس السجن بفتح النار على السجناء في الفناء، مما أدى إلى مقتل هاني وإصابة منصور. وعلى عكس تصريحات وزارة الداخلية للإعلام،[٤٧] أكد جميع السجناء على أن إطلاق النار حدث بسبب الشجار، وليس بسبب محاولات هروب. كذلك فقد حدث إطلاق النار حين كان السجناء في الفناء الداخلي لعنبر (ب).

روى لنا أحد السجناء:

«لما أطلقوا عليهم النار، كانوا في حوش عنبر (ب). كل عنبر له حوش داخلي محاط بسور. السور الداخلي للعنبر ارتفاعه ستة متر، وبالتالي مستحيل أن يحاول حد أن يهرب منه. الضابط اللي أطلق النار كان في برج المراقبة بين عنبر (ب) وعنبر (ج)، اللي عند السور الخارجي للسجن، على بعد حوالي عشرة متر من السور الداخلي للعنبر.»[٤٨]

في يوم ٢٦ مارس أصيب سجينان في غرفة ١٧ في الدور الأول من عنبر (أ)، بواسطة رصاصة جاءتهما من خلال النافذة. فقد أصيب سلامة السيد سلامة في رأسه وأصيب فرج حنفي محمود برصاصة في صدره، وتم نقله إلى مستشفى خارجي في حالة خطيرة. العديد من السجناء اتصلوا بالمبادرة المصرية، وحكوا عن هذا الحادث، وأكدوا أن إطلاق النار

---

[٤٥] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا ، ١٣ فبراير ٢٠١١.
[٤٦] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا ، ٤ مارس ٢٠١١.
[٤٧] يمكن الاطلاع على تفاصيل الخبر من خلال الرابط التالي: www.youm7.com/News.asp?NewsID=377645&
[٤٨] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا ، ٤ مارس ٢٠١١.

حدث أثناء تواجد السجناء في الغرفة بجانب الموقد المستعمل في طهو وتسخين الطعام، وفي وقت لم يكن فيه أي اضطرابات أو محاولات هروب. كذلك حصلت المبادرة المصرية على صور وتسجيل فيديو واحد،[٤٩] يُظهِر السجينين المصابيْن داخل الزنازين، حيث يضع المصاب الأول منديلاً ملطخًا بالدماء على رأسه، والثاني ملقى على الأرض ضاغطًا على صدره بمنديل، وقميصه غارق في الدماء، محاطًا بزملائه.

يوم ٢٨ مارس اتصل المسجون المصاب الأول بعد عودته إلى السجن بالمبادرة المصرية، ووصف ما حدث:

«كنا تقريبًا الساعة ٥ بعد الظهر (يوم ٢٦ مارس). كنت واقف في الأوضة وبأطبخ حاجة على السخان عشان آكل. السخان في وسط الأوضة. على مسافة حوالي ٣ متر من الشباك. زميلي كان واقف جنبي بيغسل فنجان. الرصاصة دخلت من الشباك وصابتني في رأسي، وبعدين صابت زميلي في صدره جنب القلب. الرصاصة شالت الجلد من على راسي وعيني زغللت. ما كانش فيه إنذار قبل الضرب، والسجن كان هادي. لكن ما أظنش ان الرصاصة دخلت بالغلط. هم عارفين إن الزنازين دايمًا مليانة ناس. ليه بيضربوا عليها نار؟»[٥٠]

وفي سجن طره يوم ٢٤ مارس، أطلقت قوات الأمن طلقات الخرطوش على السجناء، أثناء تواجدهم في فناء عنبر (٢) داخل ليمان طره؛ مما أدى إلى إصابة العشرات منهم، واثنين من الضباط على الأقل. وأثناء عملية إطلاق النار، تلقت المبادرة المصرية مكالمات من السجناء تطلب المساعدة، وكان من الممكن سماع صوت إطلاق النيران في الخلفية. وبالرغم من وجود حالة من عدم الوضوح بشأن مَن أصدر الأوامر بإطلاق النار، وما إذا كان هناك قتلى؛ اتفق جميع السجناء على أن إطلاق النار لم يكن متوقعًا، حيث لم يتم توجيه أي تحذير مسبق، ولم يكن هناك ما يبرر الهجوم. خصوصًا أنه قبل بدء الهجوم بحوالي نصف ساعة، كانت المبادرة المصرية على الهاتف مع عدد من السجناء من

[٤٩] يمكن مشاهدة الفيديو على الرابط التالي:
www.youtube.com/watch?v=aFrZCCc0O3Y&feature=player_embedded#at=16
[٥٠] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا، ٢٨ مارس ٢٠١١.

عنبر(٢)، ولم يكن هناك أي توتر أو اضطرابات. أحد السجناء الذين اتصلوا يوم ٢٤ مارس، قال لنا:

«الضباط قالوا لنا نخرج في الحوش للفسحة بتاعة كل يوم. لكن بعد الصلاة على طول، قوات الأمن فتحت النار. رش خرطوش. المساجين كانوا في الحوش، والضباط كانوا معانا، وكنا بنتكلم معاهم. اثنين من الضباط انصابوا وعدد كبير من المساجين كمان، واحد فيهم انصاب في عينه. اللي كانوا بيضربوا نار كانوا لابسين أسود وكاكي، وكان معاهم بنادق رش.»[٥١]

مسجون آخر، قال لنا:

«لما قوات الأمن جت، كانوا بيقولوا لنا حاجات مستفزة جدًا. كانوا بيزعّقوا ويقولوا: «هنموتكم، هنضربكم»، وبعدين فتحوا علينا النار.»[٥٢]

في اليوم التالي، أصدرت وزارة الداخلية بيانًا، أعلنت فيه أن بعض السجناء ألقوا بالحجارة على قوات الأمن، بعد أن حاولت القوات مقاومة محاولة هروب. غير أنه، وحسب أقوال السجناء الذين تحدثت معهم المبادرة المصرية، لم تكن هناك محاولة هروب، بل إن قوات الأمن هي التي فتحت النيران عليهم بدون أي تحذير مسبق.

إن استخدام السلاح بواسطة ضباط السجن في هذه الحالات كان غير قانوني تمامًا؛ حيث لم تكن هناك أية محاولات للهرب، كما أن السجناء كانوا عُزّلاً، وأطلقت عليهم النيران وهم داخل العنابر والزنازين، بعيدًا عن الأسوار الخارجية للسجن.

• الفشل في حماية السجناء من العنف

اندلع عدد من الاشتباكات العنيفة بين النزلاء في سجون دمنهور وشبين الكوم والقطا بعد يوم ١١ فبراير ٢٠١١؛ مما أدى إلى مقتل ستة سجناء على الأقل، وإصابة العشرات إما نتيجة لمحاولات هروب، أو لمشاجرات تمت بين السجناء. لكن شهادات السجناء تشير إلى أن إدارة هذه السجون، لعبت دورًا من خلال الإهمال أو القصد في خلق الظروف التي أدت إلى الاضطرابات والعنف، ثم رفضت التدخل تمامًا في بعض الحالات، أو تدخلت باستخدام القوة المفرطة ضد الجميع في حالات أخرى.

ومن ذلك أنه في يوم ٢ مارس داخل سجن دمنهور لقي خمسة سجناء مصرعهم، وأصيب ١٣ آخرون على الأقل بإصابات بالغة نتيجة قيام قوات الأمن بفتح النار على السجناء بدعوى أنهم كانوا يحاولون الهرب. لكن تفاصيل الأحداث تكشف عن مدى تواطؤ سلطات السجن في خلق وتهيئة الظروف التي أدت إلى مثل هذه الاضطرابات.

---

[٥١] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٢٤ مارس ٢٠١١.
[٥٢] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ١١ أبريل ٢٠١١.

أحد السجناء الذين اتصلوا بالمبادرة المصرية في ذلك الوقت، قال:

«فوجئنا صباح الأربعاء بأن جميع أبواب العنابر كانت مفتوحة، والضباط بيقولوا لنا: «اللي عايز يروّح يروّح». وكان السجن كله ما فيهوش غير المأمور، واثنين ضباط، والباقي مش موجودين.»[٥٣]

وقد أكد عديد من السجناء على هذه الرواية، وأصروا على أن فتح الأبواب، وغياب أغلب ضباط السجن، «كان أمرًا غريبًا».

وبالطبع نتيجة لذلك الوضع الغريب، حاول بعض السجناء الهرب. فأطلق الحرس الذخيرة الحية على مَن حاول منهم الهرب، ثم أطلقوا النار بعد ذلك عشوائيًا داخل العنابر. وقد علمت المبادرة المصرية من مصادر محلية أن مستشفى دمنهور التعليمي قد سجلت آنذاك وصول خمس حالات وفاة، و١٣ حالة مصابة بإصابات بالغة.

وفي سجني شبين الكوم والقطا تحدث السجناء عن وجود عدد كبير من الأسلحة البيضاء والمخدرات داخل العنابر بسبب إهمال إدارة السجنين في تفتيش الزائرين لضمان عدم دخول أي أشياء ممنوعة، فضلاً عن قلة كميات الطعام المقدم لسجناء من الإدارة، والذي كان يُترك أمام أبواب العنابر المفتوحة؛ كل ذلك تسبب في اندلاع حوادث عنف واشتباكات عديدة بين السجناء.

وتشير المعلومات إلى أن الاشتباكات العنيفة التي وقعت بين السجناء في سجني شبين الكوم والقطا أدت إلى وفاة وإصابة العديد منهم، غير أن المبادرة المصرية لم تتمكن من معرفة عدد هؤلاء على وجه الدقة. جدير بالذكر أن إدارة السجن، ولمدة شهرين على الأقل بعد تنحي الرئيس السابق، تركت أبواب العنابر مفتوحة طوال الوقت، بما سمح للسجناء بالحركة ما بين الغرف والعنابر بيُسر. لكن حراس السجن في كل من سجني شبين الكوم والقطا لم يدخلوا العنابر لفض الاشتباكات، ولم يوفروا الحماية للسجناء. وحسب أحد السجناء، فقد اقتصر تواجد الحراس على غرف الزيارة فقط، أي خارج عنابر الزنازين أثناء ساعات الزيارة، أما الضباط، فقد ظلوا في أبراج المراقبة طوال الوقت.

وقد وصف أحد نزلاء سجن القطا الوضع في يوم ١٧ مارس كما يلي:

«الوضع صعب جدًا. والمساجين بيجيبوا حديد، ويعملوا منه سيوف. بقت غابة. فيه عصابات وما فيش

[٥٣] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن دمنهور، ٢ مارس ٢٠١١.

أكل وما فيش أمن، وفيه مخدرات وبرشام كتير. الحمّامات مش شغالة، وفيه مياه على الأرض وناس كتير مريضة، وما فيش علاج. الزبالة ماليه العنبر وما حدش بيلمها.»[٥٤]

بينما أضاف مسجون آخر:

«لو فيه مشكلة هنا ما فيش حد يحلها. الشرطة مش مسيطرة على المساجين. ما فيش حكومة في العنابر. وفيه أسلحة ومخدرات، ما تتخيليش كمية المخدرات داخل السجن. بتدخل من الزيارات ومن الضباط نفسهم.»[٥٥]

كما شهد سجن شبين الكوم في المنوفية أحداث عنف خطيرة بين السجناء في ظل فشل إدارة السجن في توفير أي شكل من أشكال الحماية من العنف. وقال شهود عيان للمبادرة المصرية إن مشاجرات عنيفة نشبت داخل السجن في عنبر «ب» يوم الأربعاء ٢ مارس، بين سجناء من المنوفية وآخرين من شبرا. وأكد الشهود أن نزلاء المنوفية هجموا على نزلاء شبرا بأسلحة بيضاء، وقد تمكنوا من الوصول إلى مطاوي وسكاكين دون دور أو اعتراض من إدارة السجن التي سمحت بدخول الأسلحة.

وقال أحد السجناء في اتصال هاتفي مع المبادرة المصرية:

«المساجين بيقتلوا بعض عشان جعانين. الإدارة بتدّخل أكل وشرب قليل جدًا، والمساجين بتدبح بعض عشان كيس رز، أو مكرونة. والإدارة واقفة بره العنبر وبتتكلم مع السجناء من ورا السلك، وتقول لهم: «خلصوا عليهم جوّه.»[٥٦]

إن عجز إدارات السجون عن حماية السجناء، وضمان عدم تعرضهم للعنف داخل الزنازين والعنابر، إضافة إلى تورط عدد من مسئولي السجن في خلق الظروف المؤدية لهذا العنف؛ تعتبر كلها انتهاكًا لمسئولية الدولة يستوجب التحقيقي الفوري مع إدارات هذه السجون.

[٥٤] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا، ١٧ مارس ٢٠١١
[٥٥] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن القطا، ٢٢ مارس ٢٠١١
[٥٦] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن شبين الكوم، ٣ مارس ٢٠١١

- العقاب الجماعي غير القانوني

ينص قانون تنظيم السجون على العقوبات التي يجوز توقيعها على السجناء، والإجراءات اللازمة لتوقيعها. حيث تنص المادة ٤٤ منه على أن:

لمدير السجن أو مأموره توقيع العقوبات الآتية:

١. الإنذار.

٢. الحرمان من بعض الامتيازات المقررة لفئة المسجون.

٣. تأخير نقل المسجون إلى درجة أعلى لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر.

٤. الحبس الانفرادي لمدة لا تزيد على أسبوع.

وتوقع هذه العقوبات بعد إعلان المسجون بالفعل المنسوب إليه، وسماع أقواله، وتحقيق دفاعه. ويكون قرار مدير السجن أو مأموره بتوقيع العقوبة نهائيًا.

أما العقوبات الأخرى؛ فيوقعها مدير عام السجون بناء على طلب مدير السجن أو مأموره، وذلك بعد تحرير محضر يتضمن أقوال المسجون، وتحقيق دفاعه، وشهادة الشهود.

كما يعد العقاب الجسدي مجرما وفقا للقانون المصري والدولي، حيث ألغيت كافة أنواع العقاب الجسدي ضد السجناء من قانون تنظيم السجون في عام ٢٠٠٢. وقواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء تنص على أن «العقاب الجسدي والعقاب من خلال الاحتجاز في زنزانة مظلمة، وكافة العقوبات القاسية، وغير الإنسانية والمهينة ممنوعة تمامًا في معاقبة انتهاكات اللوائح».[٥٧] وأن «الانضباط والنظام، يجب أن يُنفّذا بحزم، ولكن بدون تقييد مفرط، أو ما يتجاوز المطلوب لضمان أمن المحتجَزين، وانتظام المعايشة الجماعية».[٥٨]

وفي انتهاك مباشر للقانون، تعرض السجناء في سجون طره وشبين الكوم للعقاب الجماعي والمعاملة المسيئة جسديًا ولفظيًا بواسطة حراس السجن، إضافة إلى سرقة متعلقاتهم. وفي بعض الحالات ظهر أن هذه الإجراءات كانت بمثابة عقاب للسجناء على تسريبهم معلومات للإعلام بشأن الانتهاكات التي تحدث داخل هذه السجون.

في يوم ٢٨ مارس ٢٠١١ اقتحمت قوات الأمن عنابر ١ و٢ في سجن ليمان طره، المعروفين باسم عنابر الطلاب، وأمرت السجناء بالنوم على الأرض على بطونهم، في حين تم تقييد أياديهم وأرجلهم، وعَصْب عيونهم، وإجبارهم على

[٥٧] قواعد الحد الأدنى النموذجية لمعاملة السجناء، القاعدة ٣١.
[٥٨] قواعد الحد الأدنى النموذجية لمعاملة السجناء، القاعدة ٢٧.

الخروج إلى الفناء، حيث تعرضوا لسوء المعاملة الجسدي واللفظي. كذلك قامت قوات الأمن بسرقة كل متعلقات السجناء، ولم يُسمح لهم بالعودة إلى زنازينهم إلا بعد أن تم إخلاؤها تمامًا من أي متعلقات.

أحد السجناء قال للمبادرة المصرية:

«يوم الاثنين ٢٨ مارس كنا بنصلي الظهر في الزنازين، لقينا الأبواب بتتفتح.. وفي ثانية واحدة دخل علينا ٤٠٠ أو ٥٠٠ عسكري (الزنزانة بها ٧٥ سجينًا) وصرخوا فينا: كله على الأرض على بطنه. ربطوا إيدينا ورجلينا وعصّبوا عيوننا كأننا أسرى حرب.. حدفونا في الحوش. وهناك استقبلنا حوالي ٣٠٠ عسكري بالشوم والسلاح الآلي، وكان فيه كمان ضباط ومخبرين. فتشونا واحد واحد وقطّعوا هدومنا. كان فيه مننا ناس في ملابسها الداخلية بس. كان وضع مهين جدًا.»[٥٩]

يحكي لنا أحد السجناء عن استخدام قوات الأمن العنف البدني واللفظي في إهانة السجناء:

«كنا نايمين على بطوننا. وكانوا بيضربونا بالشوم، والضباط كانوا بيدوسوا على راسنا بالجزم، ويضربونا بالشلوت في أماكن حساسة، وكانوا بيشتمونا بأقذر الشتايم.»[٦٠]

بعد دفع السجناء إلى الفناء مقيدي الأيادي والأرجُل، بدأت قوات الأمن في إخراج كل متعلقات السجناء من الزنازين. يقول أحد السجناء:

«اكتشفنا فجأة إنهم أخدوا كل حاجتنا، هدومنا، الكتب، الأكل، حتى الحاجات الشخصية، الكريم والصابون والفناجين والأطباق والسجاير، كل حاجة. أخدوا كل حاجة، وسابوا الأوضة على البلاط.»[٦١]

مسجون آخر، قال:

«شفناهم بيوزّعوا حاجتنا على العساكر قُدّام عنينا. الضابط أمرهم إنهم ما يسيبوش حاجة في العنبر.»[٦٢]

حين سأل السجناء عن سبب تعرضهم لهذه المعاملة، أجاب الضباط بأنه «درس لهم»؛ بسبب حديثهم مع الإعلام والصحافة عما يحدث في السجن.

بعض السجناء لم تتم إعادتهم إلى زنازينهم. إحدى المجموعات تم نقلها إلى زنزانة التأديب، بعد تعرضها للضرب، في

[٥٩] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ١٤ أبريل ٢٠١١.
[٦٠] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٥ أبريل ٢٠١١.
[٦١] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ١١ أبريل ٢٠١١.
[٦٢] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ٥ إبريل ٢٠١١.

حين تم توزيع مجموعة أخرى على سجون مختلفة، ونُقلت مجموعة ثالثة إلى عنبر السياسيين.

«التوزيع ده كان على أساس الشكل وبس. اللي كان شكلهم ولاد ناس أخدوهم على عنبر السياسيين، واللي شكلهم مش ولاد ناس اتنقلوا عنبر التأديب، أو اتنقلوا سجون تانية.»[٦٣]

ويضيف نفس السجين الذي تم نقله إلى عنبر السياسيين أنه أمضى هناك ليلتين قبل أن يعيدوه مرة ثانية إلى غرفته الأصلية في عنبر ٢:

«لما وصلت هناك ما كانش فيه اي حاجة في الأوضة، اللي كانوا في ملابسهم الداخلية كانوا لسه في ملابسهم الداخلية، واللي هدومهم اتقطعت كانت لسه هدومهم متقطعة. ما كانش فيه فرشه ننام عليها وكانوا نايمين على جرايد.»

بعد مضي يومين على هذه السرقة، تم توزيع بطانيتين على كل سجين، لكن أحدًا من السجناء لم يسترجع متعلقاته حتى وقت كتابة هذا التقرير.

في سجن شبين الكوم حدثت واقعتان من العقاب الجماعي. الواقعة الأولى حدثت يومي ٤ و ٥ مارس ٢٠١١. بعد عدة أيام من وقوع شجار عنيف بين بعض السجناء، اقتحمت قوات أمن السجن عنبر (ب) يوم ٤ مارس، وعنبر (أ) يوم ٥ مارس. وفي الحالتين اقتحمت قوات الأمن وكلاب الشرطة الغرف، وكانت القوات تستخدم السلاح وقنابل الغاز، وأجبروا كل السجناء على الخروج إلى الفناء، وربطوا كل سجينين معًا، وضربوهم ووجهوا لهم الإهانات اللفظية. كذلك قام الجنود والضباط بإهانة السجناء، وذلك بإلقاء مياه الصرف الصحي على السجناء في عنبر (أ) وبتغطية رؤوس السجناء قبل ضربهم في عنبر (ب).

أمرٌ شبيه تكرر يومي ١٣ و١٤ أبريل ٢٠١١ في عنبر (أ). والدتا مسجونيْن في سجن شبين الكوم قالتا للمبادرة المصرية إنه في يوم ١٣ أبريل ليلاً، اقتحمت قوات الأمن العنبر، وحرقت ملابس السجناء والأغطية والحُصر التي ينامون عليها، وألقت بقنابل الغاز في الغرفة. وتعتقد السيدتان أن اعتداء قوات الأمن، كان بسبب إرسال أحد السجناء تسجيلات فيديو، تكشف العنف الذي تعرضوا له في سجن شبين الكوم، إلى إحدى محطات التليفزيون التي قامت بإذاعتها. وتؤكد السيدتان أن الضباط كانوا، أثناء عملية الاقتحام، يبحثون عن هذا المسجون وينادون على اسمه.

السيدة أمل، والدة هذا المسجون، قالت للمبادرة المصرية:

«آخر مرة كلمت فيها ابني كانت فجر الجمعة ١٣ أبريل. اتصل بي وقال لي: «إدارة السجن بتدور عليا

[٦٣] مكالمة هاتفية مع سجين في سجن طره، ١٤ أبريل ٢٠١١.

عشان أنا صورت أحداث ٢٩ يناير، وأرسلتها من تليفوني لقناة فضائية، وهم ذاعوها. الأمن هجم على الأوضة وفتح النار، وحدف علينا قنابل الغاز. حرقوا البطاطين والفرشة، وأنا دلوقتي مستخبي على سطح المبنى.»[٦٤]

والدة سجين آخر تلقّت مكالمة هاتفية من السجن في ذلك الوقت، أكدت لنا أنها كانت تسمع صوت إطلاق نار.[٦٥]

ولم تتلق أيٌّ من السيدتين معلومات بشأن مكان تواجد ابنيْهما. وحين سألتَا إدارة السجن أجابوهما بأنهم لا يعلمون مكان هذين السجينين. وفي يوم ٢٦ أبريل، أي بعد مضي ثلاثة عشر يومًا على الحادث، علمت السيدة أمل بأن ابنها نُقل إلى سجن برج العرب، وذلك عن طريق مسجون أُخلى سبيله من هناك. كذلك قال لها هذا المسجون إن ابنها ومعه مسجون آخر أُرسلا للتأديب لمدة أسبوعين، وإنهما تعرضا لتعذيب شديد.[٦٦]

إن هذه الأفعال تمثل انتهاكًا مباشرًا لمنع العقاب البدني والتعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة، وفقا لنصوص القوانين المصرية والدولية.

[٦٤] مكالمة تليفونية يوم ١٨ أبريل ٢٠١١.
[٦٥] مكالمة تليفونية يوم ١٨ أبريل ٢٠١١.
[٦٦] مكالمة تليفونية يوم ٢٧ أبريل ٢٠١١.

٣. معاناة الأسر.. العنف والأكاذيب

في حين كانت الانتهاكات الجماعية تحدث في حق السجناء، فإن أقاربهم وأسرهم تُرِكوا بدون أية معلومات، سوى أكاذيب السلطات المعنية ومعلوماتها المضللة. كما تعرض كثيرون منهم لممارسة عنف غير قانوني في حقهم، لدى محاولتهم زيارة ذويهم المساجين.

• ٣,١. التكتم على مقتل السجناء وتضليل أسرهم

ينص القانون المصري على أنه عند وفاة سجين في السجن، على سلطات السجن أن تخطر أسرته بوفاته فورًا.[٦٧] كما توجِب المعايير الدولية على سلطات السجن أن تُخطر أقرب الأقارب بوفاة المسجون، وأن تجري تحقيقًا سريعًا ودقيقًا في سبب الوفاة.[٦٨]

بداية من يوم ٢٨ يناير ٢٠١١، وعلى مدى ثلاثة أسابيع تالية على الأقل، تم منع زيارة السجناء في السجون الخمسة محل الدراسة. وخلال تلك الفترة لم تتمكن الأسر من الحصول على أية معلومات حقيقية بشأن أقاربهم المحتجزين من السلطات المعنية. كما أن أقارب السجناء القتلى، لم يتلقوا سوى المعلومات المبهمة عنهم، وأحيانًا الأكاذيب الفاضحة حين سألوا عن أقاربهم لدى سلطات هذا السجن أو ذاك، أو حتى عند سؤالهم عنهم في مصلحة السجون في القاهرة. كما أن العديد من الجثث تُركت لمدة شهر في المشرحة، وبعضها تُرك لفترة أطول من ذلك. وهناك كثير من الأسر لم يتم إخطارهم أبدًا بوفاة أقاربهم. وكانت هذه الأسر بعد كثرة البحث عن ذويها في كل السجون والمستشفيات، واليأس من العثور عليهم أحياء؛ يلجأون مضطرين إلى البحث عنهم في المشرحة أملاً في العثور عليهم ولو موتى. وهو ما حدث مع كثير من الأسر التي تحدثت معها المبادرة المصرية ممن اكتشفوا أن أقاربهم مسجلون في المشرحة منذ شهر مضى أو أكثر، من دون أن يخبرهم أحد بذلك.

وعلى سبيل المثال، فإن المواطن محمود عيد السيد، قد تلقى يوم ٣٠ يناير مكالمة هاتفية من مسجون يخبره فيها بأن ابنه المسجون في سجن القطا قد توفي. في اليوم التالي ذهب محمود إلى مصلحة السجون في القاهرة، وبدلاً من إعطائه معلومات واضحة، قيل له: «لا تقلق، هو غالبًا بخير، وهذه ليست سوى شائعات». لكن الرجل وجد جثة ابنه في المشرحة يوم ١ فبراير.[٦٩]

---

[٦٧] المادة ٥٨ من اللائحة الداخلية للسجون ١٩٦١/٧٩.
[٦٨] المبادئ الحاكمة لحماية جميع الأفراد تحت أي شكل من الاعتقال أو السجن، المبدأ ريم ٣٤ وقواعد الحد الأدنى النموذجية لمعاملة السجناء، القاعدة ٤٤.
[٦٩] مقابلة مع محمود عيد، القاهرة، ٩ فبراير ٢٠١١.

أما السيدة ناديه لطفي، وهي شقيقة أحد السجناء الذين قتلوا في سجن الاستئناف، فقد تلقت- كما ذكرنا آنفًا- استغاثة هاتفية من أخيها يوم ٣٠ يناير، يستغيث بها «بيقتلونا». وبعد هذه المكالمة لم تتمكن من التواصل مع أخيها مرة أخرى. ثم علمت نادية بعد ذلك أن أخاها قد قُتل بطلق ناري في الرأس يوم ٣٠ يناير الذي حدثها فيه لآخر مرة. ومع ذلك فقد ظل ضباط السجن يكذبون عليها لأكثر من أسبوع، ويقولون لها إن أخاها حي وبخير. لكن إحساسها دفعها إلى البحث عنه في المشرحة، حيث وجدت جثته يوم ٧ فبراير.[٧٠]

ظلت نادية ولمدة أسبوع بعد تلقيها تلك المكالمة من أخيها السجين، تذهب إلى السجن يومياً للسؤال عنه دون جدوى. في اليوم الأول، كان الجيش يحيط بالمنطقة كلها، ولم يُسمح لها بالاقتراب من بوابة السجن. بعد ذلك كانت نادية تتمكن من الوصول إلى بوابة السجن، لكنهم كانوا يخبرونها بأنه لا يوجد سجين واحد داخل السجن، وأن جميع السجناء تم نقلهم إلى سجون أخرى، بالرغم من معرفتها بأن هذا غير حقيقي. وبعد أسبوع، وعندما سُمح للأقارب بالزيارة أخبرتها إدارة السجن أنه بإمكانها الحضور لزيارة أخيها.

«جهزنا الأكل ورحنا مع زوجته للزيارة. ده كان يوم الاتنين ٧ فبراير. لكن لما كتبنا اسمه على ورق الزيارة عند البوابة قالوا لنا: استنوا هنا. ولما سألنا: ليه؟ قالوا لنا: استنوا بس. هنتأكد إنه موجود.»

جعلوها تنتظر ومَن معها لعدة ساعات، وبعد إصرار منها، أخبروها أن أخاها مصاب في ساقه، وأن الجيش أخذه. توجهت نادية إلى قائد الجيش المسئول عن القوات المسلحة في المنطقة القريبة من السجن، وعادت به إلى ضابط السجن وواجهته به، وسألته عن مكان أخيها. وحين أكد لها قائد الجيش أن القوات المسلحة لم تأخذ أي سجين؛ أصرت على مقابلة مأمور السجن.

«لما دخلت أقابله كان مهذب، وسألني: أخبارك إيه؟ وهدّي أعصابك. أنا سألته: فين أخويا؟ وهو قال لي: أخوكي بخير. أنا شفته بعنيّه إنه كويس، بس هو اتعور في رجله، وكان لازم ننقله. هتلاقيه في مستشفى أحمد ماهر.»

وبعد أن ذهبت نادية إلى المستشفى ولم تجده في سجل الدخول، قررت أن تبحث عنه في المشرحة، حيث وجدته بالفعل مع ١٣ آخرين من سجن الاستئناف.

• ٣,٢. الاستخدام غير القانوني للقوة والسلاح ضد أهالي السجناء غير المسلحين

لدى سماعهم عن الاضطرابات والقتل في السجون ذهب العديد من أفراد الأسر إلى بوابات السجن للسؤال عن أقاربهم. لكنهم في سجون القطا وشبين الكوم قوبلوا بالغاز المسيل للدموع وإطلاق النار. وقد شارك كل من القوات المسلحة

[٧٠] مقابلة مع الأستاذة ناديه لطفي، القاهرة، ١٤ أبريل ٢٠١١

وحراس السجن في العنف الموجه ضد الأسر، غير أنه يبدو أن القوات المسلحة استخدمت الغاز فقط، ولم تستخدم الذخيرة الحية.

من جهتها، التقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية السيدة هبة فتحي فولي، ابنة أحد السجناء الذين قتلوا في سجن القطا يوم ٢٩ يناير. بعد أن وصلها خبر وفاة والدها من زميل له في السجن، قررت الذهاب إلى السجن يوم ٣٠ يناير للسؤال عنه. وهناك تلقت طلقًا ناريًا تسبب في إحداث إصابة شديدة لها بالوجه.

«رحت أنا وأمي على السجن نشوف فيه إيه، كان فيه ناس كتير بره السجن، وسامعين ضرب نار كتير، وعمّالين يضربوا الأهالي بالنار، قربت أنا وناس تانيه وماشيين ناحية باب السجن، كنت عايزة أشوف أبويا، واعرف إيه جرى له، رفعنا إيدينا لفوق وقلنا: احنا أهالي، وعايزين نسأل على قرايبنا.. وكان فيه عقيد شرطة طويل وأقرع ولابس نظارة سودة وماسك رشاش، ضرب نار نحيتنا.. كلنا رقدنا على الأرض بسرعة، وبرضه ضرْب النار كان نحيتنا، لقيت حاجة ضربتني جامد في وشّي، وحسيت كأن بُقّي اتخلع مني.»[٧١]

حين توجه باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشصية لزيارة هبة في منزلها، بعد مرور عشرة أيام على إصابتها، كان الجزء الأسفل من وجهها ورقبتها في حالة تورم شديد، وكانت تتنفس من خلال فتحة جراحية في رقبتها. وكلما أرادت أن تتكلم كان عليها أن تضغط بإصبعها على الفتحة. كانت حالتها الجسدية والنفسية شديدة السوء، ولم نتمكن من استكمال المقابلة بسبب إجهادها الشديد.

كما تلقت المبادرة المصرية بلاغات عن إصابة أفراد من أسر سجناء شبين الكوم، رغم كونهم غير مسلحين وهم يحاولون الحصول على معلومات بشأن أقاربهم المحتجَزين.

استخدام الذخيرة الحية ضد أفراد أسر السجناء غير المسلحين، هو انتهاك مباشر لقواعد استخدام الذخيرة بواسطة سلطات إنفاذ القانون.

[٧١] مقابلة هبة فولي، القاهرة، ٩ فبراير ٢٠١١.

٤. استجابة الدولة لانتهاكات السجون

على الرغم من التعديل الوزاري، والتغيير الذي طال مواقع أخرى عليا في الدولة بعد تنحي مبارك، إلا أن استجابة متخذي القرار في التعامل مع الانتهاكات الموثقة كانت غاية في التقصير، وتجاهلت أي ادعاءات بأي أفعال مجرّمة ارتُكبت من جانب إدارة السجون. وعلى الرغم من تولي ثلاثة أفراد منصب مساعد وزير الداخلية لقطاع مصلحة السجون في الفترة محل الدراسة، وهم اللواء عاطف شريف الذي كان مساعد الوزير وقت اندلاع ثورة ٢٥ يناير، ثم اللواء عبد الجواد أحمد عبدالجواد الذي تولى المنصب في ١٢ فبراير، يليه اللواء نزيه محمد محفوظ وقد تولى المنصب في منتصف شهر مارس، قبل أن يتولى اللواء محمد نجيب جميل المنصب في حركة تنقلات يوليو، إلا أن مدى مسئولية كل واحد منهم عن الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير مازالت في انتظار نتائج تحقيقات النيابة العامة.

وعلى الرغم أيضًا من العدد الكبير من الاتصالات والبلاغات المقدَّمة من قبل المحامين والأهالي، إلا أن إدارات السجون لم تتخذ خطوة واحدة سريعة وفعالة لوقف هذه الانتهاكات أثناء حدوثها، أو وقف إطلاق النار، أو إعادة النظر في مسألة الحرمان من الطعام والمياه والكهرباء التي استمرت لمدة عشرة أيام على الأقل بدون أي تدخل. كذلك أُرسلت الشكاوى إلى وزارة الداخلية والمجلس العسكري، وكذلك إلى رئيس الوزراء ولكن دون أي رد فعل من جانب أيٍّ من هذه الأطراف التي تحتل مواقع المسئولية.

وهو الوضع الذي يعني بما لا يدع مجالاً للشك أن المؤسسات الرسمية قررت أن تغطي على أي انتهاكات ارتكبتها إدارة السجون، حتى وإن احتاج الأمر إلى إصدار تصريحات ومعلومات غير صحيحة، ومن ثم تضليل الرأي العام.

وفي الوقت نفسه أهملت النيابة التحقيق الفعّال والدقيق والسريع، في الاتهامات الخطيرة الموجهة إلى ضباط وإدارة هذه السجون، وذلك بالرغم من العدد الهائل من الشكاوى التي تم رفعها إلى مكتب النائب العام.

• ٤,١. تضليل الإعلام

بالإضافة إلى تضليل أسر وأقارب المساجين بالمعلومات الخاطئة، قامت وزارة الداخلية بتضليل الإعلام بشأن الأوضاع داخل السجون. فبعد حدوث جرائم القتل بهذه الأعداد، وحدوث تلك الإصابات الشديدة داخل السجون بسبب إطلاق النار غير القانوني، دأبت وزارة الداخلية على التصريح بأن حالات الوفاة حدثت نتيجة لمحاولة قوات الأمن إجهاض محاولات هروب من السجن. لقد كانت أغلب تصريحات وزارة الداخلية الخاصة بالسجون الخمسة محل الدراسة، مختلفة تمام الاختلاف عن المعلومات التي حصلت عليها المبادرة المصرية من السجناء وأسرهم، مدعومة بالصور والفيديوهات.

ومن ذلك على سبيل المثال، أنه بعد إطلاق النار على اثنين من سجناء سجن القطا، أثناء تواجدهما في غرفتهما يوم ٢٦ مارس، أصدرت وزارة الداخلية البيان التالي، والذي نشر في العديد من الصحف:

«صرح مصدر أمني أنه في حوالي السابعة مساء اليوم السبت، قام نزلاء أحد عنابر سجن القطا الجديد بأحداث شغب مطالبين بالإفراج بنصف المدة، مما جعل السجناء يندفعون تجاه باب العنبر الرئيسي في محاولة للهروب، وتم تحذيرهم ولم يتراجعوا. مما اضطر القوة المكلفة بحراسة السجن إلى إطلاق أعيرة نارية في الهواء، وتم السيطرة على الموقف، وأسفر ذلك عن إصابة اثنين من السجناء، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجهما، كما تم اتخاذ الإجراءات القانونية للتحقيق في الواقعة».[٧٢]

حتى وإن تجاهلنا الكذب الفاضح لبيان وزارة الداخلية الخاص بالتمرد، ومحاولات الهروب، وغياب أية إشارة إلى وجود السجناء المصابين داخل زنزانتهما أثناء تعرضهما للإصابة، إلا أنه لا يمكن تجاهل تناقض التصريح ذاته؛ حيث يصر على أن إطلاق النار كان في الهواء. كيف يمكن للسجناء أن يصابوا بالرصاص في رؤوسهم وصدورهم، إذا كان الحراس الذين أطلقوا النار «في الهواء»، يقفون في أبراج حراسة يبلغ ارتفاعها حوالي ثمانية أمتار؟!

• ٤,٢. إهمال النيابة في التحقيق في بلاغات القتل والتعذيب

قانون تنظيم السجون يلقي على عاتق مدير السجن أو مأموره، بمسئولية إبلاغ النيابة العامة والجهات المختصة فورًا، بوفاة أي مسجون يموت فجأة، أو نتيجة حادث، أو إصابته إصابة بالغة أو فراره، وعن كل جناية تقع من المسجونين، أو عليهم.

ويجب عليه أيضًا إبلاغ النيابة بحوادث الجنح التي تُرتكب من المسجونين أو عليهم، إذا كانت خطيرة أو كانت ظروف المتهم من شأنها أن تجعل الجزاء التأديبي غير كاف.[٧٣]

ومن ثم، تصبح النيابة مسئولة عن التحقيق في الادعاءات بموضوعية، وبدون تأخير. وفي الأمور الجنائية، تنص تعليمات النائب العام على أنه:

- **يجب على النيابة أن تحقق، وبدون تأخير، في أي أحداث تحدث داخل السجون، إلا إذا كانت غير ذات أهمية.**
- **من الأفضل أن تتوجه النيابة إلى السجن للتحقيق، خاصة إذا كان الأمر يستدعي التحقيق مع عدد من الموظفين أو السجناء.[٧٤]**

---

[٧٢] يمكن الاطلاع على تفاصيل البيان من خلال الرابط التالي:
www.youm7.com/News.asp?NewsID=377645&

[٧٣] المادة ٧٨ من القانون تنظيم السجون رقم ١٩٥٦/٣٩٦.

[٧٤] المادة ١٢٨ من قرار النائب العام رقم ١٩٩٩/٨٣٧.

- **يجب على النيابة أن تحقق في أي ادعاءات باقتراف ضباط السجن لأي جناية أو جنحة، سواء تم ذلك خلال أدائهم لعملهم، أو لم يكن مرتبطًا بأدائهم لوظيفتهم.[٧٥]**

إن عشرات الشكاوى قد أُرسلت إلى مكتب النائب العام بشأن عمليات القتل، وانتهاكات أخرى حدثت في السجون الخمسة محل الدراسة، ووردت في هذا التقرير، لكن النيابة تقاعست في أغلب الأحوال عن التحقيق في هذه الادعاءات؛ مما يشير إلى عدم حيادها في إجراء التحقيقات.

لقد تابعت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تحقيقات النيابة في أحداث أيام ٢٩، و٣٠ و٣١ يناير ٢٠١١ في سجنيّ القطا والاستئناف. وفي الحالتين، وبالرغم من تقديم عدد من البلاغات إلى النائب العام، تتهم ضباطًا بعينهم بالقتل المتعمد، إلا أنه حتى وقت كتابة هذا التقرير لم يتم توجيه اتهام إلى ضابط واحد من قبل النيابة. كذلك لم يتم تحويل أيٍّ من السجناء المصابين إلى الطب الشرعي في وقت مناسب، بعد إطلاق النار عليهم. أما مصلحة السجون، فقد قامت بنقل عدد كبير من السجناء من تلك السجون إلى سجون أخرى. ويعتقد كثير من السجناء أن عملية النقل تستهدف إبعاد مقدِّمي البلاغات والشهود عن السجون التي حدثت فيها هذه الانتهاكات، بحيث لا تجد النيابة من تسأله حال زيارتها إلى تلك السجون.

في سجن القطا تم تقديم بلاغ إلى النائب العام يوم ٩ فبراير ٢٠١١ باسم ١١ أسرة مصرية، يطالبون فيه بفتح التحقيق في مقتل وإصابة السجناء، وحرمانهم من الطعام والمياه والكهرباء، وغياب الرعاية الطبية (بلاغ رقم ٣٧٢ / ٢٠١١). وفي نفس الوقت قُدِّمت بلاغات أخرى بما فيها بلاغ رقم ٢٠١١/١١٠٠ المقدم يوم ١٦ فبراير بواسطة الدكتورة منال البطران، شقيقة اللواء البطران، حيث تتهم وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي بالأمر بقتل أخيها يوم ٢٩ يناير داخل سجن القطا.

رئيس نيابة شمال الجيزة المسئول عن التحقيق في البلاغ، لم يستمع لشهادات السجناء حتى يوم ٢٧ فبراير، ولم يقم بمعاينة السجن حتى يوم ٢٩ مايو. وبعد مرور ستة أشهر على تقديم هذه البلاغات، لم يتم توجيه أي اتهام رسمي للضباط، ولا حدوث أية إحالات إلى المحاكمة.

أما التحقيق بشأن مقتل اللواء محمد البطران، فقد تم نقله من نيابة شمال الجيزة التي تحقق في قتل السجناء، إلى قاضي تحقيق في ١٨ مايو. وفي تطور مهم، جاء تقرير الطب الشرعي، بعد استخراج جثة البطران، يثبت أن البطران توفي نتيجة إصابة جاءت بمقذوف ناري من الطراز المفرد، ووضح أن اتجاه النار المقذوف من الأعلى والأمام إلى الأسفل والخلف،[٧٦] مما يؤكد أن إطلاق النيران جاء من أبراج الحراسة.

---

[٧٥] المادة ١٢٥ من قرار النائب العام رقم ١٩٩٩/٨٣٧.

[٧٦] يمكن الاطلاع على تفاصيل الخبر من خلال الرابط التالي: جريدة الدستور الاصلي، منى سليم، ٢٠ يوليو ٢٠١١، «تقرير الطب الشرعي بقضية «البطران»:الرصاصة أطلقت من بندقية قناص من برج المراقبة» www.dostor.org/politics/egypt/11/july/20/48767

ومع ذلك، فإن فصل قضية البطران عن بقية قضايا مسجوني القطا، سوف يؤثر سلبًا على سير التحقيقات، حيث إن الحدثين– مقتل البطران ومقتل السجناء– مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، وكل من شهد على وفاة البطران شهد أيضًا على مقتل السجناء.

كذلك لم يقم وكيل نيابة الدرب الأحمر الذي يحقق في حوادث القتل في سجن الاستئناف بإحالة الضباط المتهمين إلى المحكمة حتى وقت كتابة هذا التقرير، وذلك بالرغم من تقديم بلاغ في الأيام الأولى من شهر فبراير ٢٠١١ بشأن قتل السجناء (بلاغ رقم ٢٠١١/٥٢)، ومعه فيديو مسجل عليه صورة (ضابط يقال إنه) مأمور السجن، وهو يطلق النار على السجناء. وحين سئل وكيل النيابة عن السبب وراء تأخر التحقيق، قال: إن الفيديو لايزال محل الفحص للتعرف على الأشخاص المصوِّرين عليه، الأمر الذي لا يمكن أخذه مأخذ الجد، حيث إن الضباط المتهمين محددون بالاسم، والنيابة لا تحتاج إلى دليل مصوَّر على الفيديو لاستجوابهم.

وفيما يتعلق ببلاغات التعذيب والسرقة التي تمت بواسطة حراس السجن، يوم ٢٨ مارس في سجن طره، رفضت النيابة استلام البلاغ ضد الحراس، إلا بعد أن أضرب السجناء عن الطعام. في اليوم الرابع من الإضراب عن الطعام قامت النيابة بزيارة السجن وتحدثت مع السجناء، لكنها لم تسجل محضرًا ولا أيا من الشهادات. بل حاولت النيابة التفاوض مع السجناء المضربين عن الطعام لكي يفضوا إضرابهم، ويتنازلوا عن البلاغ مقابل تغيير في إدارة السجن. لكن إصرار السجناء على تقديم البلاغ والاستمرار في الإضراب عن الطعام هو ما أجبر النيابة على قبول البلاغ، ثم قبول شكوى السرقة، وتسجيل شهادات الشاكين يوم ٦ أبريل، أي بعد مرور ٩ أيام على الحدث.

وقبيل يومين من تقديم تلك البلاغات، تم نقل العديد من السجناء- الأكثر حديثًا عن الانتهاكات- إلى سجون أخرى في محافظات أخرى. كذلك أخطرت إدارة السجن السجناء بعد تقديم البلاغات، بأنهم سوف يُنقلون إلى سجون أخرى. ويعتقد السجناء أن تلك كانت طريقة ملتوية لإضعاف التحقيقات لصالح إدارة السجن.

إن مشاركة النيابة في مفاوضات التصالح، المتعلقة بسحب البلاغات المقدمة من السجناء ضد الحراس، وعجزها عن اتخاذ خطوات فورية بالتحقيق في عمليات القتل والجرائم الأخرى التي ارتُكبت في حق السجناء، يمثل انتهاكًا لواجبات النيابة في التحقيق الفوري والموضوعي. كذلك، فإن العجز عن إجراء التحقيق الفوري والموضوعي فيما تم من سوء المعاملة الذي يدعيها السجناء، يمثل انتهاكًا لمبادئ الأمم المتحدة بشأن التقصي والتوثيق الفعّالين للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي لحقت بالسجناء وذويهم.[٧٧]

[٧٧] مبادئ الأمم المتحدة بشأن التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المبدأ رقم ٢ www.ohchr.org/Documents/Publications/training8Rev1ar.pdf

ملحق (ا)

كشف النيابة العامة بحالات الوفيات التي حدثت في سجن القطا

النيابة العامة
نيابة شمال الجيزة الكلية

كشف

بحالات الوفاة التي حدثت في المظاهرات اعتبارا من ٢٠١١/١/٢٥ وحتى تاريخ ٢٠١١/٣/١ (سجن القطا الجديد)

م	اسم المتوفى	تاريخ حدوث إصابته	نوع الإصابة	مكان حدوث الواقعة	رقم المحضر الحرر عن ذلك
١	احمد محمد ابراهيم يوسف	٢٠١١/٢/٣	طلق ناري بالبطن والكلية اليسرى	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
٢	عادل محمود عبد السيد	٢٠١١/٢/١	طلق ناري وكسر بالجمجمة وعظام الوجه	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
٣	اللواء / محمد البطران	٢٠١٠/١/٢٩	طلق ناري بالبطن	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
٤	محمد عباس حسن	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بين الحوض	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
٥	امين احمد سعيد	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بتهتك بالأوعية الدموية	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
٦	سيد حسين عبد المنعم	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالرأس	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
٧	صابر فاروق السيد	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالرأس	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
٨	نصر نصر عبد المجيد	٢٠١١/٢/١	طلق فاري بالبطن والحوض	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
٩	احمد ابو سريع احمد	٢٠١١/٢/٧	طلق ناري بالرأس	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
١٠	محمد إسماعيل محمد	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالصدر والرئة	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
١١	احمد مجدى مرسى غنيم	٢٠١١/٢/١٣	طلق ناري أسفل الفسة الدي اليسرى	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر
١٢	مدحت فاروق رمضان	٢٠١١/٢/١٢	طلق ناري بالصدر	سجن القطا الجديد	٤٩٦ / ٢٠١١ اداري منشاة القناطر

تابع – ملحق (ا)

كشف بحالات الوفيات التي حدثت في سجن القطا

م	اسم المتوفى	تاريخ حدوث إصابته	نوع الإصابة	مكان حدوث الواقعة	رقم المحضر المحرر عن ذلك
١٣	فتحي فول محمد	٢٠١١/١/٣١	طلق ناري بالصدر والرئة العضد الأيمن	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
١٤	محمد العراقي	٢٠١١/٢/١	طلق ناري أسفل حلقة الكتف الأيمن من الخلف	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
١٥	عبدالله حسن طه موسى	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالوجه	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
١٦	شريف جبال ابراهيم	٢٠١١/٢/١	طلق ناري أسفل يسار البطن	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
١٧	شريف محمد بنداري	٢٠١١/١/٣١	طلق ناري بالظهر	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
١٨	احمد محمد احمد	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالصدر	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
١٩	عبد العزيز محمد ذكي وهدان	٢٠١١/٢/١٨	طلق ناري بالبطن	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
٢٠	محمود محمد علي عامر	٢٠١١/٢/١	طلق ناري يمين البطن	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
٢١	محمد طرهوني سليمان	٢٠١١/٢/١٣	طلق ناري بالضلع الأيمن الرابع بالظهر	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
٢٢	محمد القرباوي	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالرأس	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
٢٣	علي احمد محمد احمد	٢٠١١/٢/١	طلق ناري أسفل يسار العنق	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
٢٤	محمد رمضان صادق محمد	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالعنق	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
٢٥	محمد السيد عبد العزيز عبد اللطيف	٢٠١١/٢/١	طلق ناري اعلى مقدم الفخذ الأيمن	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
٢٦	شعبان محمد محمود	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالرأس	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر
٢٧	محسن سيد محمد ابراهيم	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالعنق	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أداري منشاة القناطر

تابع – ملحق (ا)

كشف بحالات الوفيات التي حدثت في سجن القطا

م	اسم المتوفى	تاريخ حدوث الواقعة	نوع الإصابة	مكان حدوث الواقعة	رقم المحضر الحرر عن ذلك
٢٨	محمد مصطفى عبد العزيز	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالعنق	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أدارى منشاة القناطر
٢٩	مختار محمد محروس	٢٠١١/٢/٥	هبوط حاد بالدورة الدموية والتعصبية	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أدارى منشاة القناطر
٣٠	أحمد محمد ابراهيم يوسف	٢٠١١/٢/٤	طلق ناري بالبطن	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أدارى منشاة القناطر
٣١	عادل محمود عبد	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالرأس	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أدارى منشاة القناطر
٣٢	مجهول الهوية	٢٠١١/٢/٥	ارتفاع ضغط السكر والدم	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أدارى منشاة القناطر
٣٣	مجهول الهوية	٢٠١١/٢/١	طلق ناري بالرأس	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أدارى منشاة القناطر
٣٤	مجهول	٢٠١١/٢/١٢	طلق ناري اعلى الكتف	سجن القطا الجديد	٤٩٦ /٢٠١١ أدارى منشاة القناطر

ملحق (٢)

كشف النيابة العامة بحالات الاصابة التي حدثت في سجن القطا

النيابة العامة
نيابة شمال الجيزة الكلية

كشف

بحالات الإصابة التي حدثت في المظاهرات اعتبارا من ٢٠١١/١/٢٥ وحتى تاريخ ٢٠١١/٣/١ (سجن القطا الجديد)

م	اسم المصاب	نوع الإصابة	تاريخ حدوث إصابته	مكان حدوث الواقعة	رقم المحضر الخاص بالمجني عليه عن ذلك
١	صبحي حسين عوض القني	مجروح باليد اليمنى	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢	طارق أنور علي حمدي	مجروح بالقدم اليمنى	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٣	عبد محمد علي	مصاب بمجروح	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤	محمد عبد الوهاب محمد	شظايا بالقدم اليسرى واطلق وطلق ناري بالساق اليمنى وكدم عين اليسرى	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٥	ياسر علي احمد محمد	طلق ناري بالوجه من الناحية اليسرى وكسر بالذراع الأيسر	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦	شعبان رمضان خليل	طلق ناري بالقدم اليسرى وكسر بالكتف الأيمن وكدمة الرأس	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٧	سيد علي عبد الهادي	طلق ناري بالفخذ الأيسر وقصتي دخول وخروج المنطقة الأمامية من الفخذ الأيسر	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٨	طارق محمد نجم	طلق ناري بالقدم اليسرى واليمنى	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٩	محمد احمد محمد حسين	طلق ناري بالفخذ الأيمن	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
١٠	سيد فتحي عثمان مطاوع	طلق ناري باليد اليسرى	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
١١	سامح محمد احمد عليم	حروق بسيطة بالذراع الأيسر وجروح بالوجه	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
١٢	أشرف عز الدين حسن	شظايا بالساعد الأيسر باليد اليسرى	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
١٣	علي أمين محمد	مجروح بالذراع الأيسر	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
١٤	احمد محمد خضر	شظايا بمنطقة البطن	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
١٥	محمد نبيل عبد الفتاح	شظايا بالذراع الأيمن والفخذ الأيسر	٢٠١١/١/٢٩	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر

تابع – ملحق (٢)

كشف بحالات الاصابة التي حدثت في سجن القطا

م	اسم المصاب	تاريخ حدوث إصابة	نوع الإصابة	مكان حدوث الواقعة	رقم المحضر المحرر عن ذلك
١٦	عبد النبي حسن ابراهيم	٢٠١١/١/٢٩	جرح بالبد اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
١٧	محمد يوسف عبد العال	٢٠١١/١/٢٩	طلق ناري وبعاني من طلقة خرطوش بالقدم اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
١٨	محمد عطية عيد	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالبد اليمنى واليسرى والأذن اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
١٩	خميس ابراهيم عبد المجيد محمد	٢٠١١/١/٢٩	جرح مهتمك بالعضد الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢٠	نبازي المسرداتي	٢٠١١/١/٢٩	آثار شظايا بالوجه والعنق والساعد الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢١	السيد عوض محمود	٢٠١١/١/٢٩	مصاب بالقدم اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢٢	محمود جلالة السيد	٢٠١١/١/٢٩	مصاب بجروح بالعضد الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢٣	حنفي احمد محمدي	٢٠١١/١/٢٩	آثار خرطوش	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢٤	احمد حسين عبد العليم	٢٠١١/١/٢٩	مصاب بكدمات وسحجات باليد اليمنى والساعد الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢٥	إكرامي احمد عبد اللطيف	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالعضد والكتف الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢٦	سيد عبد المحسن	٢٠١١/١/٢٩	جرح مهتمك بمنطقة الفخذ	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢٧	محمد عشري علي	٢٠١١/١/٢٩	خرطوش أسفل البطن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢٨	سيد جلال ذكي	٢٠١١/١/٢٩	خرطوش بالقدم واليد اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٢٩	احمد صابر حسن	٢٠١١/١/٢٩	مصاب بجروح بالعضد الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٣٠	احمد حنفي احمد	٢٠١١/١/٢٩	مصاب بجروح بالقدم اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٣١	احمد سيد عبد الله	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالكتف الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٣٢	معتز فايز محمد	٢٠١١/١/٢٩	خرطوش بالعضد الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٣٣	احمد عادل محمد	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالقدم اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٣٤	احمد ابراهيم عبد الرحمن	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالساعد والزراع الأيمن والعضد الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٣٥	احمد فتحي احمد	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالقدم اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر

تابع – ملحق (٢)

كشف بحالات الاصابة التي حدثت في سجن القطا

م	اسم المصاب	تاريخ حدوث إصابته	نوع الإصابة	مكان حدوث الواقعة	رقم المحضر المحرر عن ذلك
٣٦	خالد طريف علي الامين	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالظهر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٣٧	جمال احمد محمد	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالفخذ الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٣٨	محمد عبد الحميد حسين	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالفخذ الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٣٩	عبد الفاطي محمد محمود	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالفخذ الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤٠	عوض محمد عوض	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالفخذ الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤١	عيد سمير محمد	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالزراع الأيمن والبطن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤٢	عمرو حسين	٢٠١١/١/٢٩	مصاب بكسر مضاعف بالفخذ الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤٣	محمد فراج مبير	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالظهر أعلى الإليتين واشتباه بإصابه بالعمود الفقري	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤٤	محمد سعيد إبراهيم	٢٠١١/١/٢٩	بجروح وكسور بالساق اليسرى وكسر مضاعف بالساعد الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤٥	محمد علي محسن شحاتة	٢٠١١/١/٢٩	كسر مضاعف بقصبة الساق اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤٦	حسن حسان حسن سعيد	٢٠١١/١/٢٩	طلق ناري بالقدم اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤٧	عياد عبد الحميد محمد	٢٠١١/١/٢٩	جرح بالكتف الأيمن واشتباه كسر بعظمة الكتف الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤٨	محمد حسني صلاح	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالفخذ الأيسر واشتباه كسر بالفخذ	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٤٩	محمود احمد السيد	٢٠١١/١/٢٩	بإدعاء طلق ناري في الظهر واشتباه إصابة الرئة	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٥٠	وليد حسن عبد الحق	٢٠١١/١/٢٩	جروح سطحية	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٥١	اشرف هلال عمران	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالساعد الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٥٢	محمود محمد إدريس	٢٠١١/١/٢٩	جرح مهتك بالفخذ الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٥٣	محمد مهدي محمد	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالقدم اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٥٤	شعبان متولي عبد المطلب	٢٠١١/١/٢٩	جروح سطحية بالظهر والكتف والزراع الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٥٥	مصطفى إبراهيم كرال	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالقدم اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر

تابع – ملحق (٢)

كشف بحالات الاصابة التي حدثت في سجن القطا

م	اسم المصاب	تاريخ حدوث الحادث	نوع الإصابة	مكان حدوث الواقعة	رقم المحضر الصادر عن ذلك
٥٦	محمد زغلول ابراهيم	٢٠١١/١/٢٩	جروح سطحية بالرقبة والأذن اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٥٧	حنفي احمد محمدي	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالناحية اليسرى من الظهر والصدر القدمي	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٥٨	سليم سويلم سليم	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالكف الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٥٩	محمود فتحي علي	٢٠١١/١/٢٩	جرح متهتك بالقدم اليسرى واليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦٠	نبيل عبد المجيد محمد	٢٠١١/١/٢٩	جرح متهتك بالقدم اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦١	محمد طه محمود الفيومي	٢٠١١/١/٢٩	جرح متهتك بالرقبة والأذن اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦٢	شريف رجب حميد	٢٠١١/١/٢٩	جرح بالقدم اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦٣	حسن محمد عبد الغني	٢٠١١/١/٢٩	جرح متهتك بالساعد الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦٤	ياسر سيد قاسم	٢٠١١/١/٢٩	جروح سطحية بالقدم اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦٥	مصطفى إسماعيل صالح	٢٠١١/١/٢٩	جروح سطحية بالفخذ الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦٦	حسني حنفي علي	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالفخذ الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦٧	محمد ممدوح عبد الحكيم	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالقدم اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦٨	أيمن عبد الفتاح علي داغر	٢٠١١/١/٢٩	جرح أسفل الرقبة اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٦٩	رشدي إبراهيم عبد الشكور	٢٠١١/١/٢٩	جرح متهتك بالساعد الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٧٠	عوض محمد عوض	٢٠١١/١/٢٩	جرح متهتك بالفخذ الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٧١	محمد ياقوت محمد	٢٠١١/١/٢٩	جرح بالمعصم واليد اليمنى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٧٢	محمد معوض عبد الحافظ	٢٠١١/١/٢٩	مصاب بعدة جروح بالقدم اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٧٣	محمد احمد محمد حسين	٢٠١١/١/٢٩	جروح بالفخذ الأيسر	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٧٤	احمد عطاف فرغلي	٢٠١١/١/٢٩	جرح بالركبة اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٧٥	شعبان عبد سالم	٢٠١١/١/٢٩	طلق ناري بالقدم اليمنى فتحة دخول فقط	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر
٧٦	إسماعيل حسني ابراهيم	٢٠١١/١/٢٩	طلق ناري بالقدم اليسرى مع بتهتك بالأنسجة السطحية وكسر بعظام المشط اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ اداري منشاة القناطر

تابع – ملحق (٢)

كشف بحالات الاصابة التي حدثت في سجن القطا

م	اسم المصاب	تاريخ حدوث إصابة	نوع الإصابة	مكان حدوث الواقعة	رقم المحضر والمحرر عن ذلك
٧٧	شعبان غضبان حميدة عبد الحق	٢٠١١/١/٢٩	طلق ناري بالساق اليسرى وسحاب بالكعب الأيسر وكدمة كبر بالساق اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ أداري منشاة القناطر
٧٨	احمد فتحي احمد عبده	٢٠١١/١/٢٩	كاثر طلق ناري بالقدم اليسرى ووجود فتحتي دخول وخروج ودرم بكعب القدم اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١٦/٤٩٦ أداري منشاة القناطر
٧٩	رشاد إمام رشاد	٢٠١١/١/٢٩	كاثر طلق ناري بالفخذ الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ أداري منشاة القناطر
٨٠	محمد بيومي متولي	٢٠١١/١/٢٩	كاثر طلق ناري بالفخذ الأيمن وكاثر شظايا بالبطن اليمنى وكدوم بالبطن وربيف داخلي	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ أداري منشاة القناطر
٨١	ناصر السيد ابراهيم	٢٠١١/٢/١٢	طلق ناري بالفخذ الأيمن	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ أداري منشاة القناطر
٨٢	ياسر محمد البكري	٢٠١١/٢/٢٠	طلق خرطوش بمنطقة الرجل اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ أداري منشاة القناطر
٨٣	المقدم/ سيد جلال	٢٠١١/١/٢٩	طلق ناري بالقدم اليسرى	سجن القطا الجديد	٢٠١١/٤٩٦ أداري منشاة القناطر

ملحق (٣)
رسالة من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلي اللجنة القومية لتقصي الحقائق

٢٨ مارس ٢٠١١

السيد / رئيس اللجنة القومية لتقصى الحقائق

المستشار عادل قورة

تحية طيبة وبعد،

نكتب لسيادتكم بالنيابة عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - وهى منظمة حقوق إنسان مصرية مستقلة، نشأت في عام ٢٠٠٢ من أجل تعزيز وحماية الحقوق والحريات الشخصية للأفراد - لإفادتكم ببعض المعلومات التي كنا قد رصدناها في الأسابيع القليلة الماضية ومنذ أن اندلعت الثورة حول الوضع بالسجون والانتهاكات التي تمت ضد العديد من السجناء. وإذ نرحب بقرار لجنة تقصي الحقائق الخاص بزيارة السجون لتحديد المسئولية حول عمليات هروب النزلاء التي أشيعت عنها معلومات عديدة منذ اندلاع أحداث ثورة ٢٥ يناير، نود من خلال هذا الخطاب بأن ننقل لكم المعلومات التي وثقناها عبر العديد من الشهادات المتواترة التي حصلنا عليها من بعض السجناء وذويهم، والتي تشير بصورة دامغة إلى حدوث انتهاكات جسيمة ضد السجناء منذ ٢٥ يناير الماضي، بما في ذلك في السجون التي لم يتم فيها عمليات هروب، وتشمل عمليات قتل عمد واستخدام مفرط وغير مبرر للعنف ضد السجناء.

وقد حصل باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على عدة شهادات حية، عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، من سجناء عبر اتصالات هاتفية، ومن بعض أهالي السجناء بسجون القطا الجديد بالجيزة وشبين الكوم بالمنوفية، وسجن دمنهور ومنطقة سجون طره، تفيد بالآتي:

- تتضمن هذه الشهادات والمكالمات الهاتفية اتهام مصلحة السجون بالاستخدام المفرط للقوة عبر عمليات إطلاق النيران بصورة عشوائية ضد السجناء دون مبرر ملح يقتضى الاستخدام الأقصى للقوة ودون سند قانوني. حيث قامت عناصر من الداخلية خلال الفترة ما بين ٢٧ حتى ٣٠ يناير بإطلاق نيران كثيفة داخل سجون القطا وشبين الكوم وطره ودمنهور، بما في ذلك إطلاق نيران داخل عنابر وغرف السجناء، الأمر الذي أدى إلى مقتل العشرات بالإضافة إلى إصابة المئات. حيث سقط أكثر من ٥٧ قتيلا في سجن القطا، و٢٥ قتيلا بسجن شبين الكوم، و١٢ قتيلا في سجن دمنهور وعدد غير معروف في سجن طره.
- وقد تعرض السجناء في هذه السجون للعديد من الانتهاكات لمدة تقارب عشرة أيام اعتبار من ٣٠ يناير ٢٠١١. فقد أغلقت إدارات السجون أبواب العنابر على السجناء وانسحبت قوات الأمن تماما من داخل السجون وبقيت فقط على أبراج المراقبة. وتم حرمان النزلاء من الماء والطعام، وقطع عنهم المياه والكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، استمرت

عمليات إطلاق النار ضد السجناء خلال هذه الفترة داخل وخارج العنابر، مما أدى إلى مقتل عدد من السجناء.

- تركت جثث السجناء الذين قتلوا داخل العنابر لعدة أيام لإرهاب المساجين الآخرين من شركائهم في العنبر، وكذلك ترك السجناء المصابون دون تقديم أي رعاية طبية وهو ما تسبب في إحداث مضاعفات سيئة على حالتهم الصحية المتردية.
- وقد حدثت عمليات متفرقة من إطلاق النيران ضد السجناء بعد تنحي الرئيس حسني مبارك ونتج عنها سقوط العديد من القتلى والمصابين. فقد قتل في سجن القطا سجينان بطلقات النيران يومي ١١ و ١٢ فبراير، وسجين يوم ٤ مارس، كما أصيب سجينان يوم ٢٦ مارس، وقتل خمسة سجناء يوم ٢٤ مارس بسجن دمنهور، كما أصيب ١٢ سجينا بسجن طره بإصابات خطيرة يوم ٢٤ مارس.
- أما عن سجن الفيوم فقد وردت إلينا معلومات، بحاجة إلى التقصي والتحقق، تفيد بوفاة عشرات السجناء في ظروف غامضة، وقد استلمت ستة أسر جثث ذويهم السجناء بينما تحمل هذه الجثث علامات ضرب مبرح، وقد قيد بالمخالفة للواقع والحقيقة بشهادات الوفاة الخاصة بهم، أن سبب الوفاة اختناق أو هبوط حاد في الدورة التنفسية.
-

وتشير المعلومات والشهادات التي جمعناها إلى ضرورة إجراء عمليات استقصاء حقائق على نطاق واسع، بحيث يتم تحديد المسئولية الفعلية عن هروب السجناء، وبحيث لا تهمل الوقائع المتكررة والانتهاكات الجسيمة في عدة سجون.

ورغبة منا في التعاون مع اللجنة الموقرة لإظهار الحقائق وإنصاف العدالة، فإننا سوف نرسل لكم سي دي يضم المعلومات المتاحة لنا حول أحداث قتل وإصابة السجناء منذ ٢٥ يناير، بما في ذلك أسماء القتلى وشهادات الوفاة وفيديوهات من داخل السجون، لتقوم اللجنة بعملها على أفضل وجه. ونحن على أتم استعداد بإفادتكم بمعلومات إضافية إذا تطلب الأمر.

آملين في تحديد المسئولية الجنائية في هذه الوقائع وقيام اللجنة بإعداد تقرير خاص بكافة الانتهاكات والجرائم التي وقعت داخل السجون المصرية ضد السجناء عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

مع وافر الاحترام والتقدير،

ماجدة بطرس

باحثة

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

فريق التقرير

قامت بإعداد وكتابة هذا التقرير ماجدة بطرس الباحثة لدى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. وقامت هدى نصرالله المحامية بالمبادرة المصرية بكتابة الأجزاء القانونية بالتقرير. كما ساهم كل من الحسيني يحيى ونهال فاروق في العمل البحثي. وقامت المديرة المساعدة سهى عبدالعاطي بمراجعة التقرير.